



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2000

فهرس

- * سماع ردود السادة الوزراء على ملاحظات النواب واستفساراتهم حول ميزانيتي التسيير والتجهيز لسنة 2001 لقطاعات:
- العدل،
 - الداخلية والجماعات المحلية،
 - الموارد المائية،
 - الصيد والموارد الصيدية،
 - الفلاحة،
 - العمل والحماية الاجتماعية،
 - المجاهدين ،
 - الطاقة والمناجم،
 - التضامن الوطني.

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين المنعقدة يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2000 (صباحا)

الرئاسة: السيد مصطفى بوقرة، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- أحمد أو يحيى، وزير الدولة وزير العدل،
- محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين،
- أبو جرة سلطاني، وزير العمل والحماية الاجتماعية،
- يزيد زرهوني، وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية،
- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،
- جمال ولد عباس، الوزير المكلف بالتضامن الوطني،
- سعيد بركات، وزير الفلاحة،
- سليم سعدي، وزير الموارد المائية،
- عمر غول، وزير الصيد والموارد الصيدية.

إن الدوائر الوزارية المعنية هذه الصبيحة هي: العدل، الداخلية والجماعات المحلية، الفلاحة، الموارد المائية، العمل والحماية الاجتماعية، الصيد والموارد الصيدية، الطاقة والمناجم، المجاهدين، التضامن الوطني. وأحيل الكلمة بداية إلى السيد وزير الدولة وزير العدل، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير: السيد الرئيس،
السيدات والسادة النواب،
بسم الله الرحمن الرحيم.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الثامنة والخمسين صباحا

السيد رئيس الجلسة: بعد الترحيب بالسادة ممثلي الحكومة ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال جلسة هذه الصبيحة سماع ردود السادة الوزراء على استفسارات السيدات والسادة النواب بخصوص الميزانية القطاعية لسنة 2001.

النواب الذين أبدوا اهتماما بمحتوى ميزانية قطاع العدالة واسمحووا لي أن أعلمكم، وإن كان الأمر يبدو غريبا، أن ميزانية قطاع العدالة كافية للأسباب الآتية:

1 - لكي نخصص أي حجم مالي من الأفضل أن نضع في الحسبان قدرة الاستهلاك، وعندما نخصص مبالغ من 100 إلى 200 أو 250 ولا يستهلك منها في نهاية السنة إلا 120، فأعتقد أن ذلك غير منطقي ويؤدي إلى حرمان قطاعات أخرى تحتاج كلها إلى تمويل من الخزينة العمومية.

2 - على عكس ما يبدو في وثيقة الميزانية من خلال قراءة ميكانيكية نلاحظ ارتفاع ميزانية قطاع العدالة، حيث كانت في قانون المالية لسنة 2000 تساوي 9.3 ملايين دج ميزانية تسيير + 2.182.000.000 دج ميزانية تجهيز، أي أن مجمل النفقات أو الإمكانيات المالية لقطاع العدالة لسنة 2000 بلغ 11.4 مليار دج. ومقارنة بسنة 2001 بلغت ميزانية التسيير 10 ملايين دج، وارتفعت ميزانية التجهيز إلى 3.4 ملايين دج، أي أن الإجمالي بلغ 13.4 مليار دج، أي بزيادة مليار دج.

وإذا أردنا أن نكون واقعيين في قراءة المعطيات فإن قطاع العدالة بادر بطلب إلغاء قرابة 700 مليون دج من مصاريف باب الأجور، وليطمئن الجميع فهذا ليس تقليصا لمناصب الشغل، لكن عندما نسخر مثلا 800 منصب مالي للقضاة في الميزانية ونعرف أنه ستخرج دفعة تضم 150 قاضيا في شهر فيفري من سنة 2001، ثم ستخرج دفعة بعدها وتضم أيضا 150 قاضيا سنة 2003، فلا داعي إلى حجز هذه المناصب المالية سنة 2001، ونحن نعلم أننا لن نستهلك منها 50٪ سنة 2001 أو سنة 2002 أو سنة 2003. وعليه، إذا حولنا هذا المبلغ الذي بقي في الميزانية إلى أبواب أخرى سترتفع ميزانية قطاع العدالة ما بين التسيير والتجهيز إلى 2.600.000.000 دج، أي ما يقارب زيادة بنسبة 25٪.

أود في البداية أن أوجه الشكر الجزيل إلى السيدات والسادة النواب الذين أبدوا من خلال تدخلاتهم الاهتمام بقطاع العدالة والقضاء الجزائري، وبما أنه تم تحديد الوقت المخصص للرد سأحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة بصفة شاملة، وأعتذر مسبقا للسيدات والسادة النواب الذين قد لا يجدون التفاصيل في هذا الرد الذي سأرتبه إلى قسمين يتعلق الأول بالجانب المالي والثاني ببعض الانشغالات الخاصة بفضاء العدالة.

1 - الجانب المالي: احتراما للمنطق سأحدث عن الإيرادات قبل النفقات مقدما هذا التفسير الوجيه لاقتراح الحكومة رفع الرسوم القضائية. قد لا يختلف اثنان في صعوبة الأوضاع الاجتماعية في البلاد، ولابد في سعي الجميع إلى تحسين ظروف حياة المواطن، وكذا تحسين إمكانيات الجهات القضائية وأدائها. وعليه، فإن اقتراح الحكومة رفع الرسوم القضائية له سبب يأخذ في الحسبان الجانبين، والحقيقة أنه كان من الصعب جدا رفع بعض الرسوم القضائية من 200 دج إلى 1000 دج لأن العديد من هذه الرسوم لم يعرف زيادة منذ بداية الثمانينات شأنها شأن جل الرسوم المقترحة منذ سنة 1990. يجب كذلك ألا ننسى تكلفة العملية القضائية للمواطن، فزيادة على ما يدفعه إلى مصالح الدولة في مستوى الجهات القضائية لديه أتعاب المحامي، إذ يكلفه الدفاع في أية قضية مهما كانت بساطتها مليون سنتيم على الأقل، ومن حين لآخر يحتاج المتقاضى في عملياته القضائية إلى موثق ومحضر قضائي لتنفيذ القرار وتعرفون أتعابهما. لذا، فإن الحرص في هذا الجانب ولو كان يكلف الكثير يجب ألا يأتي لقلب الموازين أو التكلفة في جانب خدمات العدالة، اللهم إلا إذا كنا ننطلق من مفهوم أن كل ما هو زيادة في صفقات حرة مباح، وكل ما هو زيادة لفائدة خزينة الدولة يطرح إشكالا. هذا للتوضيح، وبطبيعة الحال، سنصغي لقرار مجلسكم الموقر.

نأتي الآن إلى الميزانية، وأشكر ثانية السيدات والسادة

ذلك كانت محكمة باتنة التي تعد من أهم المحاكم في البلاد وثامن محكمة على التراب الوطني من حيث حجم القضايا المعالجة برئاسة قاض متربص، هذا دون أن أذكر أوضاع المحاكم بالجنوب أو الهضاب وهو وضع لا يخدم المواطن ولا المتقاضي.

وإننا نشكل الغرف حاليا في مستوى المجالس بقضاة مستشارين والقانون يسمح بذلك، حيث تجد نفس القاضي عضوا في الغرفة الإدارية والغرفة المدنية والغرفة الجنائية لقلة عدد القضاة، ويكون ذلك على حساب الخدمات والنوعية. وبحكم شروعا في تنفيذ برنامج تكوين قضاة متخصصين قمنا منذ يوم 04 نوفمبر بإرسال 125 قاضيا من المجالس والمحاكم للتكوين المتخصص في الإداري، العقار، الاجتماعي، البحري، الصراعات الاقتصادية. مع العلم أن 125 قاضيا يعادل 5٪ من الطاقة البشرية الموجودة في الميدان حاليا وعندنا 2400 قاض عبر المجالس والمحاكم والمحكمة العليا ومجلس الدولة.

وردا على الإخوة الذين ذكرونا بطلب فتح بعض المجالس والمحاكم سيفتح مجلس قضاء برج بوعريريج سنة 2001 لأن مجلس قضاء سطيف يضم 13 محكمة حاليا، وسيفتح مجلس قضاء بومرداس لأن مجلس قضاء تيزي وزو يضم 14 محكمة، ثم نكمل بناء مجلس قضاء العاصمة الذي شرع في إنجازه سنة 1989 ثم توقف، وندعو الله أن يحفظنا من أي حادث بقصر عبان رمضان.

إذن، سننهي إنجاز قصر العدالة بباتنة وقصر العدالة بسكيكدة وسننطلق في إنجاز قصر العدالة بوهران ونرفع مستوى المحاكم والمجالس الأخرى.

ولإجابة عن السؤال الخاص بفتح المحاكم الإدارية أقول، إنها لم تفتح لقلة عدد القضاة وقد حاول بعض الإطارات في قطاع العدالة إقناعي بفتحها بقضاة من الغرفة الإدارية، لكننا إذا أخذنا القضاة من الغرفة الإدارية التابعة لمجلس قضاء العاصمة فهذا معناه أننا فصلناهم

وفيما يخص توزيع الأموال حسب الأبواب، تفضلتم بتعليق على قلة إمكانيات الجهات القضائية، إذ تفتقر إلى آلات الرقن والوثائق دون أن أتحدث عن أجهزة الإعلام الآلي وغيرها. لعلمكم فقد عرف هذا الباب ارتفاعا بنسبة 110٪، ونظرا إلى الأوضاع الصعبة لمباني قطاع العدالة، من محاكم ومجالس ارتفعت القروض المخصصة لها بنسبة 114٪ وارتفعت النفقات المخصصة للتكوين بنسبة 25٪. كما ارتفعت القروض المخصصة للإعلام الآلي الذي نسعى إلى تعميمه في المحاكم والمجالس بنسبة 250٪. وليطمئن الجميع فإن المبالغ المالية للتكفل بإصلاح العدالة ستوزع على مدى أربع سنوات والإمكانيات الممنوحة هي ذات قدرات محترمة، وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى زملائي في طاقم الحكومة على اهتمامهم بهذا الجانب وعلى حرصهم المشترك على توفير الظروف الملائمة لتطبيق برنامج إصلاح العدالة.

وأحاول الآن باختصار بعد تقديم هذه المعطيات عن الجانب المتعلق بالمشاكل المالية الإجابة عن بعض الانشغالات المتعلقة بقطاع العدالة، وقبل ذلك أجدد أمام هذا الجمع الكريم الاقتراح الذي قدمته في لجنة المالية والميزانية والمتعلق بإتاحة قطاع العدالة فرصة شرح كل مجريات مخطط إصلاح العدالة للسيدات والسادة النواب سواء تعلق الأمر بتقرير اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة أو ببرنامج تطبيق هذا الإصلاح الذي زكاه مجلس الوزراء برئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وسعيا مني للإجابة عن بعض الأسئلة وتقديم بعض المعطيات أخبركم أننا سنحاول التحكم في الميزانية وتطبيق الإصلاح الذي يتطلب منا اتخاذ بعض القرارات التي ربما لن ترضي الجميع لكن المنطق يفرضها.

وأولها هو توقيف برنامج فتح المحاكم والمجالس بالوتيرة التي كنا بدأنا بها. لماذا؟ لأنه بالإضافة إلى كون أوضاع المجالس والمحاكم متعبة حاليا هناك مشكل لا يمكن أي قرار أن يتجاوزه وهو خاص بالطاقة البشرية، وكمثال على

وفيما يتعلق بشركاء العدالة أو أعوانها كالمحامين والموثقيين وغيرهم فنحن مقدمون خلال سنة 2001 على مراجعة القوانين الخاصة بهذه المهن الحرة وسنصل بقوة القانون وفي إطار الحوار والتشاور والتكامل مع الجهات التي تمثلهم إلى إعادة النظر في التكوين في هذه المهن وفي مقاييس الدخول إليها .

وبخصوص السؤال الذي طرحه أحد الإخوة عن تمكين طلبة جامعة التكوين المتواصل من ممارسة المحاماة فمجلس الدولة قد رفض ذلك لحاملي هذه الشهادة، لكننا سنتخذ تدابير لرفع مستوى التكوين وضبط الأمور خدمة للمواطن واحتراما للدفاع والاستقلالية مهامه ومهام أعوان العدالة.

لقد تكلمتم عن تحسين ظروف القضاة وسيبقى ردي، بطبيعة الحال، محل جدال. كما ورد تدخل عن استقلالية القاضي وتدخل السلطات في عمل القضاة، أنا لن أجادل السيدات والسادة النواب في ذلك لكنني أعلن اليوم رسميا أن المحاكم والجهات القضائية للبلاد تعمل في استقلالية تامة وأطلب من الجميع التعاون والتكامل لأننا نعمل من أجل الجزائر، فعندما يشعر المواطن بانحياز العدالة لكون فلان تدخل أو إعلان أخذ أموالا يقدم تظلما ويطلب التحقيق، وهذا مسموح به قانونا.

وبعد أن يسفر التحقيق عن نتائج للوزير صلاحيات مخول إياها قانونا قد تصل إلى حد التوقيف وللمجلس الأعلى للقضاء صلاحيات في هذا الشأن باعتباره هيئة دستورية، وأطلب من السيدات والسادة النواب تحسين المواطن ومساعدته لتقديم تظلمه في حالة خرق ما نص عليه الدستور والقانون.

وإذا قلنا لكم سنمحو الإختلالات في يوم واحد فهذا مستحيل، لكننا سنسعى معا إلى إزاحتها خدمة للوطن.

تكلمتم كذلك عن أوضاع القضاة، وقد جاء في تدخل السيد رئيس الجمهورية شخصيا أثناء افتتاح السنة القضائية أنه سيعاد النظر في أجور القضاة، كما ورد انشغال يتعلق بسكن القضاة، وهنا أشارككم أنه زيادة على

عن المجلس وبذلك لايمكننا تشغيلهم في جهة أخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى التباطؤ في فتح هذه المحاكم الإدارية وسنتنظر تخرج دفعات جديدة. وبهذا نصل إلى مزج غايتين هما تقريب العدالة من المواطن وتوفير عدالة له تتمتع بالإمكانيات حتى تخدمه خدمة حقيقية.

فيما يتعلق بالتكوين الذي تكلم عنه السيدات والسادة النواب فإن الإجراءات التي نفذت في هذا المجال تتعلق أولا بتمديد مدة التدريس من سنتين إلى ثلاث سنوات وذلك بالمعهد الوطني للقضاء الذي يستقبل الطلبة الحائزين على شهادة الليسانس مع إجراء مسابقة.

ثانيا، الانطلاق في تكوين متخصص للقضاة الموجودين في الميدان.

ثالثا، في إطار تطبيق مخطط الإصلاح نسعى إلى تمديد مدة تكوين القضاة وجعل المدرسة الوطنية للقضاة تستقبل طلبتها من متخرجي الثانويات بشهادة البكالوريا مع إجراء مسابقة، ويدوم التكوين بها ست أو سبع سنوات قصد الوصول إلى التحكم في هذا الجانب.

ولم ينحصر التكوين في القضاة بل شمل كل إطارات قطاع العدالة، إذ هناك برنامج رفع مستوى كتاب الضبط. وأعلمكم أننا أوقفنا توظيف كتاب الضبط مدة ثلاث سنوات لأنه تم توظيف 4500 كاتب ضبط سنة 1995 و 8000 كاتب ضبط سنة 2000، وهو عدد كبير.

وبدأنا التكوين في الإعلام الآلي ولدينا حاليا ما يقرب من 600 عنصر يتكونون في الإعلام الآلي بمراكز التكوين المهني بموجب اتفاقية مبرمة بين القطاعين، وستستعمل المدارس الموجودة لتكوين كتاب الضبط وخاصة المدرسة الوطنية بالدار البيضاء لمنحهم تكويننا تكميليا بدءا بكتاب أقسام الضبط إلى من هم أقل درجة، سيستفيد أعوان إدارة السجون كذلك برنامجا خاصا للتأهيل.

وأتطرق سيداتي، سادتي النواب إلى موضوع السجون الذي وردت تدخلات بشأنه لأقول لكم، إن الحكومة لاتنوي خوصصة السجون لأننا في حاجة إلى خوصصة الكثير من المؤسسات قبل أن نخوصص السجون وكل ما في الأمر أن الحكومة تنوي إدخال نمط جديد في تسيير السجون يتمثل في إضفاء الشخصية الإدارية والمالية على كل مؤسسة عقابية، حيث تصبح تسيير ميزانيتها بنفسها وتعمل بجدية أكثر.

وقد اتخذت سنة 2000 إجراءات لتحسين أوضاع المساجين منها:

-رفع العلاوات أو التغطية المالية لتغذية المساجين، إذ ارتفعت من 28 دج إلى 50 دج سنة 2000، وستصل حسب مشروع القانون الذي أنتم بصدده دراسته إلى 56 دج، أي إلى الضعف.

- التحسين النسبي للتغطية الصحية ومراجعة إجراء الزيارات للمساجين التي كانت تطول في وقت مضى نظرا إلى ظروف معروفة ثم أصبحت كل 15 يوما ثم كل أسبوع.

- العمل على إدخال الجرائد والتلفزيون والتكوين.

وأشكر الإعلام الجزائري على تبليغ بعض النتائج الإيجابية التي سجلها أشخاص حرّموا من حريتهم (مساجين) لكنهم لم يحرّموا من مواطنتهم وحقهم في التكوين.

وفي الأخير، وحتى لا أطيل عليكم أيتها السيدات، أيها السادة النواب، هذا باختصار ردي على انشغالاتكم وأملّي أن تتاح لنا فرصة شرح مخطط إصلاح العدالة بعد تزويد المجلس الموقر بهذه الوثيقة. شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، نحن اليوم بصدده السماع إلى ردود السادة الوزراء، وقد أتاحت الفرصة إلى السيدات والسادة النواب للإدلاء بأرائهم خلال المناقشة، فأحيل الكلمة إلى السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، فليتكلم.

البرنامج الذي صادقت عليه الحكومة تحصل قطاع العدالة على 400 سكن وظيفي سنة 2000، وأشكر زميلي وزير السكن على ذلك، وهو رقم قد يبدو بسيطا لكنه يعادل 30٪ من حظيرة سكن القضاة الموجودة حاليا.

وإننا بصدده استرجاع ما يقرب من 200 سكن وظيفي احتفظ بها القضاة الذين يتحولون من مكان لآخر، ومن القضاة أيضا من أصبح محاميا واحتفظ بالسكن الوظيفي فطلبنا منه إخلاءه والتي هي أحسن وإذا رفض فستفصل المحاكم في الموضوع.

تكلمتم أيضا عن إعادة النظر في القوانين وقد يكون أهم أمر في عملية إصلاح العدالة. وهنا أيضا أبشركم أننا سنحيل عليكم خلال دورة الربيع وفي شهر فيفري مشروع قانون يتضمن بعض الإجراءات الاستعجالية وهو الآن في طور الاستشارة الأخيرة ما بين القطاعات الوزارية قبل أن يقدم إلى مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء، وقد تحمل هذه السلة من الإجراءات الاستعجالية أكبر انشغالات المواطن منها الحبس الاحتياطي وتطبيق قرارات العدالة و11 إجراء يتعلق بالإطارات، بالإضافة إلى إجراءات أخرى خاصة سواء بترقية الحريات أم بتوضيح بعض الأمور التي كانت موجودة في القانون وتجاوزها الزمن.

سنقوم كذلك بمراجعة جذرية لأهم القوانين التي تسيير العدالة مثل: المدني، الجزائي، الإجراءات المدنية، الإجراءات الجزائية، وستنصب لهذا الغرض لجان تتشكل من إطارات الدولة وقضاة ومحامين وأعاون العدالة وممثلي عالم الاقتصاد وجامعيين مثلما اقترحت اللجنة الوطنية وصادقت عليه الحكومة، وبما أن هذا العمل سيأخذ وقتا لارتباط النصوص ببعضها اتفقنا على إعداده في مدة أقصاها سنتان وستكون لنا فرصة بالتعاون مع الحكومة والبرلمان لدعم إجراءات القانون الجزائري الخاصة بمكافحة المخدرات والرشوة والغش الجبائي والجريمة الاقتصادية أو الجريمة الجديدة المعاصرة والجريمة ما بين الحدود والمتاجرة بالنقود وقوانين أخرى من هذا النوع ماتزال في حاجة إلى ترقية.

إذن، لدى البلديات الآن ديون لا تتعدى 21,7 مليار دج، وقد خصصنا في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 مبلغ 06 ملايين دج لتسديدها، واقترحنا على مجلسكم الموقر في مشروع قانون المالية لسنة 2001 أن نخصص لها مبلغ 08 ملايين أخرى، وقد أجبرتنا الإمكانيات المحدودة على القيام باختيارات ذات أولوية هي:

1 - تسديد الديون الناتجة عن المصاريف الإلزامية كالغاز والكهرباء والماء والضمان الاجتماعي والأمن الاجتماعي.

وفي هذا الإطار وبناء على اقتراحات البلديات والمجالس الولائية سددنا إلى حد الآن مبلغ مليارين و800 مليون دج، ونحن مستعدون لتوزيع ما تبقى من مبلغ 06 ملايين التي تم تخصيصها في قانون المالية التكميلي على البلديات قبل نهاية السنة وسنستمر خلال سنة 2001 في منح تسديد المصاريف الأكثر استعجالا الأسبقية.

وفيما يخص السؤال المتعلق بالصندوق المشترك للجماعات المحلية فسأقدم لكم، لو سمحتم، الأرقام باختصار لأنها موجودة تحت تصرفكم لدى لجنة المالية. إن توقعات الإيرادات الجبائية لسنة 2000 مثل (TVA، EBF، TAPE، قسيمة السيارات) هي 23,8 مليار دج، في حين بلغت هذه الإيرادات سنة 1999: 18,1 مليار دج، وزيادة على الإيرادات الجبائية فإن مساهمة صندوق الدولة هي 32 مليار دج تقريبا موزعة كالتالي:

16 مليار دج لدعم الحرس البلدي،

14 مليار دج لمساعدة المسنين،

04 ملايين دج لرؤوس الأموال الموظفة.

وعلى العموم فقد يبلغ الحجم المالي المخصص للصندوق المشترك للجماعات المحلية سنة 2000، 54,290 مليار دج، وبلغت مصاريفه 53,5 مليار دج موزعة كالتالي:

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إنه لشرف لي أن أتقدم اليوم أمامكم للإجابة عن الأسئلة المطروحة في إطار المناقشة العامة المتعلقة بقطاع الداخلية والجماعات المحلية، وإذا سمحتم لي سأرد بالأساس على الأسئلة التي ترددت كثيرا وانتظر إجابتها السادة النواب، وأرجو أن أوفق في ذلك.

يتعلق الرد الأول بالأسئلة الخاصة بديون البلديات، وأذكركم بحجم هذه الديون؛ فقبل تحضير قانون المالية التكميلي لسنة 2000، قمنا بتحديد هذا الحجم حسب تصريحات البلديات ودون مراقبة السلطات المركزية، وقد بلغ إلى آخر سنة 1998: 18,5 مليار دج، وكان من المفروض أن نضيف إلى هذا المبلغ حجم الديون المترتبة بعد هذا التاريخ والتي بلغت بتاريخ 2000/3/31، 10,8 ملايين دج لتصبح 29,5 مليار دج. وبعد أن قرر مجلسكم الموقر تخصيص مبلغ 06 ملايين دج لتسديد هذه الديون شرعنا في بداية شهر جويلية في تقييم جدي لها فأسسنا لجانا محلية في كل الولايات مشكلة من مسؤولين محليين (ممثلو البلديات، القطاع الإداري، القطاع المالي بوجه خاص) وطلبنا منها إجراء تقييم جديد لفواتير هذه الديون، وعندما قدمت لنا أرقاما جديدة لاحظنا في بداية شهر أوت انخفاضا في الحجم بقيمة 07,6 ملايين دج، وأكرر أن ذلك قد جرى دون مراقبة السلطات المركزية وقد رفضنا بعض الفواتير الواردة من الإدارة المركزية بعد فحصها وطلبنا بإعادة تقييم هذه الديون، وقد بعثت إلينا 15 ولاية في نهاية شهر سبتمبر الوثائق المتعلقة بديونها ووجدنا مرة أخرى انخفاضا بمبلغ 01,4 مليار دج. وهكذا أصبح لدينا حوالي 09 ملايين دج في شكل ديون ملقاة على عاتق البلديات والتي لا تقرها، وأؤكد ثانية أن هذه الإجراءات قد تمت دون مراقبة المفتشية العامة للمالية أو مفتشية وزارة الداخلية.

النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	القطاع
سنة 2001	سنة 2000	سنة 1999	
-	٪21	٪22,8	مياه الشرب
-	٪15	٪16,7	التطهير
-	٪18	٪ 22	ترميم الطرق
٪28	٪16	-	السكن الريفي

وفيما يتعلق بالمرافق الإدارية ارتأينا تخفيض النسبة المقررة لهذه المرافق من 13,3٪ إلى 6٪ لصالح التنمية المحلية. وباختصار ستصل الميزانية المخصصة للتنمية المحلية لسنة 2001 في جميع البلديات والجمعيات المحلية إلى 40 مليار دج بعدما بلغت 33 مليار دج سنة 2000. ويشكل هذا الارتفاع زيادة بنسبة 25٪ تقريبا وأعتقد أنه سيكون لهذه الجهود تأثير إيجابي في معيشة المواطن خاصة في القرى، وأتمنى أن تحترم المشاريع التي تقترحها الهيئات المنتخبة هذه الاختيارات لأن هدفنا الأساسي هو أن تتجه أغلبية هذه القروض إلى المواطن.

وعن السؤال الخاص بصندوق الكوارث الطبيعية فبعد الكوارث الطبيعية العديدة التي شهدناها هذه السنة منها، زلزال عين تموشنت وفيضانات ولايات النعامة، أدرار، البيض، المسيلة، باتنة، سيدي بلعباس، وزلزال ولايتي سطيف وبجاية مؤخرا، تكفلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالمساعدات العاجلة للمواطنين الذين عانوا هذه الكوارث وبلغ الحجم المخصص لها 4,4 مليار دج، هذا دون التكفل بزلزال ولايتي سطيف وبجاية الذي ما تزال أضراره في إطار التقييم.

كما لا يفوتنا أن نذكر المساعدات التي قدمتها القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة الذي تكفل بالكوارث الفلاحية وقطاع السكن الذي تكفل بإعادة بناء السكنات المتضررة في ولايات عين تموشنت، النعامة، المسيلة. وسيتكفل أيضا بالسكنات المتضررة بعد زلزال سطيف وبجاية وكذا القطاع المكلف بالتضامن الوطني الذي تكفل بمنح مساعدات معتبرة إلى الأفراد والعائلات المنكوبة.

05 ملايين دج للتوزيع المتساوي،

11 مليار دج لدعم عجز ميزانية البلديات،

مليار دج (01) لدعم التجهيزات، وهو مع الأسف، مبلغ ضئيل جدا،

09 ملايين دج لمساعدة المسنين،

22 مليار دج للتكفل بالحرس البلدي.

وبخصوص السؤال المتعلق بالمخططات البلدية للتنمية (PCD) فقد دعمناها بصفة خارقة للعادة سنة 2000، لأننا نعتبر أن أساس التنمية المحلية وأساس تلبية حاجات المواطن يتعلقان بالدرجة الأولى بمشاريع التنمية المحلية، وكما لاحظتم في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 فإننا أضفنا إلى الرخص المتعلقة بالمشاريع المحلية مبلغ 16,1 مليار دج، وقد بلغ مجموع هذه الاعتمادات 33,6 مليار دج، في حين لم تستفد هذه البرامج في السنة الفارطة سوى مبلغ 17,5 مليار دج، وهذا يعني أننا ضاعفنا المبالغ المالية المخصصة للمخططات البلدية للتنمية وسأوضح لكم كيف استعملناها. لقد قدمنا توجيهات للولايات والبلديات بمنح المشاريع التي تؤثر تأثيرا مباشرا في المواطن الأولوية وخاصة في المناطق التي عانت الإرهاب، كما أنه من الضروري أن يستعملها بالدرجة الأولى السكان الذين قبلوا العودة إلى الأماكن التي بدأت تعرف الاستقرار، ويشمل هذا التكفل ترميم السكن والطرق والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وحفر الآبار.

وقد بدأت هذه الجهود تعطي نتائج إيجابية في الكثير من القرى والولايات التي عانت الإرهاب كولايات: تيسمسيلت، عين الدفلى، جيجل، المسيلة وغيرها، وسنستمر في هذه العملية خلال السنة القادمة بحول الله. أما عن القطاعات المستفيدة من هذه الاعتمادات فهي كالاتي:

1500 بلدية عبر التراب الوطني سنبداً انطلاقاً من السنة القادمة بدعم الإطارات الموجودة في مجموع 300 بلدية التي تضم أكثر من 30 ألف نسمة. ويشمل هذا التكفل تنصيب وإعادة تكوين الأمناء العامين في البلديات لأننا نعتبر أن الأمين العام الذي يحوز تكويننا عالياً محركاً أساسياً للبلدية ومنفذاً لمشاريعها ومن شأنه أن يبادر بإنشاء المشاريع التي تعود بالفائدة المباشرة على التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار بدأنا محادثات مع وزارة المالية لإنشاء سلك جديد سيكون معروفاً بمهندسي البلديات الهدف منه تزويد كل بلدية بمهندس مسؤول عن تسيير مرافقها، وبعبارة أخرى يتحمل هذا المهندس الرئيسي مسؤولية تسيير المنشآت القاعدية المحلية. ويتشكل هذا السلك من مهندسين ومهندسين معماريين خاضعين للتكوين في تسيير المنشآت القاعدية المحلية.

وفيما يتعلق بأسبقيات التكوين فإننا عقدنا ندوات لرؤساء البلديات ورؤساء المجالس الولائية، وكانت الندوة الأولى قبل أسبوعين لرؤساء بلديات شرق البلاد في ولاية عنابة. وسنعقد ثلاث ندوات قبل شهر رمضان وخمس ندوات أخرى بعد هذا الشهر، إن شاء الله.

إن القصد من عقد هذه الندوات هو مناقشة المشاكل الواقعية التي تواجه البلديات تتوج باقتراحات من شأنها التحكم أكثر في التسيير ومنح دور أكبر للمجالس المنتخبة وبالأساس هو أن لهذه المجالس روح المبادرة مستقبلاً، إذ ينتظر منها أن تبادر بتقديم مشاريع ذات علاقة مباشرة بمتطلبات الشعب.

وبهذا يصبح الدعم المركزي أكثر فعالية وتأثيراً في الحياة اليومية للمواطن.

وستؤخذ نتائج هذه الندوات بعين الاعتبار أثناء إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية وكذا أثناء تكوين

وفيما يتعلق بالسؤال المطروح بشأن العائلات التي عانت الإرهاب أقول، إن الإدارة تكفلت بصفة عامة بهذه العائلات، حيث خصصت منذ بداية الأزمة أكثر من 21 مليار دج قدمت لها بواسطة لجان محلية في مستوى الولايات، وإنه تم التكفل بحالات أغلب المعنيين بالأمر رغم مواجهتنا بعض المشاكل كالإرث أو الخبرة، وسنضعف جهودنا للانتهاء من معالجة هذه الملفات بسرعة، وأعلمكم أنه تمت دراسة أغلبية الملفات وأن التعويضات تمنح بانتظام.

وفي إطار المخططات البلدية للتنمية الموجهة إلى البلديات والولايات قدمنا تعليمات بمنح الأولوية في كل البرامج المحلية الفلاحية منها والمتعلقة بترميم السكن للعائلات التي عانت الإرهاب.

وفيما يتعلق بطلب إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية أعتقد أنكم تتذكرون ما قلته يوم كان لي شرف المثل أمام المجلس الشعبي الوطني لأول مرة، وهو أن الحكومة تعتبر القانونيين مرتبطين بنظام سياسي سابق، أي نظام الحزب الواحد وأنهما يتناقضان مع الوضعية الجديدة أو مع التعددية ومع اهتمامنا بعصرنة التنظيم الإداري للبلديات والولايات.

وبناء على هذه الملاحظة سنعيد النظر في كلا القانونين في بداية السنة إن شاء الله.

وما دنا بصدد الحديث عن قانوني البلدية والولاية بودي إطلاعكم على الأسبقيات التي تنتظر وزارة الداخلية والجماعات المحلية قصد تقوية المؤسسات المحلية وعصرنة تسييرها.

لقد لاحظنا، مثلما هو ملاحظ في الكثير من القطاعات، عجزاً كبيراً في التكوين والتأطير في مستوى البلديات والولايات. لذا، ستمنح وزارة الداخلية والجماعات المحلية الأسبقيات للتكفل بالموارد البشرية وإعداد الإطارات، وبما أنه يستحيل أن نتكفل بكل الإطارات في

السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني الموقر،
السلام عليكم.

سأحاول الرد بنص إجمالي وأتمنى ألا تكون قراءته مملة
وأن أوفق في الإجابة عن جل التساؤلات.

قبل التطرق إلى مختلف الانشغالات التي عبر عنها
السيدات والسادة النواب بخصوص قطاع الفلاحة، أود أن
أتقدم إليكم بجزيل الشكر على الاهتمام البالغ الذي
تولونه دائما هذا القطاع الحساس والهام في الاقتصاد
الوطني، كما أود قبل الشروع في الرد على تساؤلاتكم
تقديم لمحة وجيزة عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
الجاري تنفيذه والذي يندرج ضمن مسعى تحسين مستوى
الأمن الغذائي من حيث أسسه ومحاوره الرئيسية
والمتمثلة فيما يأتي:

بالنسبة إلى الأسس، فهو يرتكز على الاستعمال العقلاني
والمحكم للموارد الطبيعية من مياه وتربة وموارد بشرية
وكذا المبالغ المالية التي توفرها الدولة لتنمية القطاع،
مع مراعاة ثلاثة شروط لكل مشاريع وبرامج القطاع هي:

- الجدوى الاقتصادية،
- الديمومة الايكولوجية،
- القبول الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى المحاور فإن للمخطط أربعة مكونات
هي:

- دعم تنمية الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف
الفروع قصد زيادة الإنتاج وتنويعه خاصة بالنسبة إلى
الموارد ذات المزايا التفاضلية المؤكدة.

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج الذي يهدف إلى استبدال
الفلاحة الضعيفة الإنتاجية والمهددة للمحيط بمحاصيل
ملائمة للمناطق الطبيعية.

- برنامج إصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بهدف زيادة
المساحة الصالحة للزراعة.

الموظفين وإطارات البلديات كالأمناء العاميين والسلك
الجديد من مهندسي البلديات.

وبخصوص ما طرحه بعض الإخوة عن قضية التقسيم
الإقليمي، فبكل صراحة، لم نتطرق في مستوى وزارة
الداخلية إلى هذا الموضوع الذي أعتقد أنه لا يمكننا
معالجته قبل القيام بتقييم جيد والفصل في قانوني
البلدية والولاية، وسأتقدم أمامكم في الوقت المناسب
باقترحات للمناقشة والقبول، إن شاء الله.

أظن أنني أجبت عن الأسئلة الأساسية التي طرحها أغلبية
النواب، وأكرر أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية
مستعدة لتقديم أية تفاصيل في الموضوع وأن أبوابها
مفتوحة لكل مسؤولي وممثلي الجماعات المحلية،
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير وقبل إحالة
الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة أود أن أذكر ببعض
المسائل منها:

1 - إن تنظيم سير الجلسات العامة وتسيير أشغالها من
صلاحيات المكتب بالتشاور مع هيئة التنسيق ورؤساء
الكتل طبقا للمادة 14 من النظام الداخلي.

2 - يسجل مكتب المجلس دائما في المذكرات
الإعلامية التي يصدرها فيما يتعلق بالجلسات وبرنامجها
ملاحظة احتمال إحداث تغييرات في الجداول الزمنية
للمناقشات.

3 - تمنح المادة 60 من النظام الداخلي النائب الحق في
تقديم نقطة نظام للتذكير بالنظام أثناء جلسات
المناقشات وليس أثناء جلسات سماع الردود.
شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

ويتم تحديد هذه المناطق بكل مسؤولية في كل ولايات الوطن بقرارات ولائية محلية متخذة على أساس معطيات الدراسات المتوفرة للتربة والمناخ ومداخل الفلاحين والبلد على وجه الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن سقوط بعض الأمطار في البلاد مؤخرا أدى ببعض الأشخاص إلى المطالبة بمراجعة البرنامج المسطر والاستمرار في دعم الحبوب في كل المناطق دون استثناء، والحقيقة أن هذه الدراسات تأخذ بعين الاعتبار متوسط سقوط الأمطار في المدى الطويل، وقد بينت أن معدل الأمطار السنوي في الكثير من المناطق لم يتجاوز 300 مم خلال العشرية الأخيرة في حين تتطلب زراعة الحبوب معدل 500 مم على الأقل، ولا يعني هذا البرنامج منع زراعة الحبوب في بقية مناطق البلاد ولا إقصاء الفلاحين من شراء البذور والمدخلات فهي متوفرة عبر كامل التراب الوطني بالقدر الكافي لتغطية الحاجات التي عبر عنها الفلاحون، وإن إعادة توجيه الأنشطة الفلاحية بمختلف فروعها تهدف إلى ضمان الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضمان تسيير فعال للموارد المالية العمومية المخصصة للقطاع الفلاحي.

ولهذا تمت مراجعة تسيير إعانات الدولة بهدف تخفيف إجراءات الحصول عليها وتكييفها مع الظروف المحلية وإضفاء الشفافية على التعاملات والاستعمال الفوري والفعال لهذه الإعانات، ومن بين هذه الإجراءات:

- تسهيل التمويل مع الانطلاق الفعلي للقرض الفلاحي لأول مرة في الجزائر وهو في حاجة إلى شرح وتعميم حتى أنه فاجأ الفلاحين الذين كانوا تحت وطأة البنوك والوسطاء، وقد أوكلت إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مهام الشباك الوحيد للفلاحين للتكفل بالعمليات البنكية والقرض والتأمين الفلاحي وتسيير إعانات الدولة.

- إرساء نظام قانون الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) الذي يسمح بتوسيع دائرة المستفيدين من الإعانات مباشرة دون إقصاء أو

- البرنامج الوطني للتشجير بهدف زيادة مساحة الغطاء النباتي لحماية التربة من الانجراف والتصحر.

أما فيما يتعلق بالأسئلة التي تفضلتم بطرحها فإنها تنصب على المحاور الرئيسية الآتية:

1 - موضوع الغابات، للتذكير فإن مشروع السد الأخضر الذي بدأ إنجازه في السبعينات بمبادرة من الرئيس الراحل هواري بومدين قد تم إدراجه ضمن البرنامج الوطني الحالي للتشجير الذي باشرت وزارة الفلاحة بتنفيذه، وهو يهدف إلى:

- رفع نسبة المساحة الغابية من 11 إلى 14٪ من شمال البلاد وذلك بتشجير 1.200.000 هكتار، مع القيام بالتشجير النفعي والاقتصادي خاصة بغرس الأشجار المثمرة وإعطاء لحماية الأحواض المنحدرة للسدود من الانجراف الأولوية.

2 - برنامج تكييف الأنظمة الإنتاجية الزراعية وتأطير المواسم الفلاحية للموسم الفلاحي، هذا الموضوع الذي أثار الكثير من ردود الفعل والتساؤلات عن فحواه وهدفه. وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بمحتوى هذا البرنامج الذي يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج الزراعي مع مؤهلات وإمكانات المناطق الطبيعية، أي التربة والمناخ وذلك باستبدال زراعة الحبوب في المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية الضعيفة التي تنتج أقل من 5 قناطر في الهكتار والتي أصبحت تضعف ظاهرتي التصحر والجفاف بزراعات ملائمة ومقاومة لهما مثل غرس أشجار الزيتون والكروم واللوز والأشجار العلفية وغيرها، وهي محسنة لمداخل الفلاحين، وكم هم في حاجة إلى ذلك.

وأعترف أن هذا البرنامج في سنته الأولى منذ خمس سنوات في حاجة إلى شرح أكثر لدى الفلاحين والمواطنين عامة، مع العلم أن الفلاحين المنخرطين فيه سيستفيدون أنشطة ذات الدخل السريع تدر عليهم مداخل في انتظار دخوله مرحلة الإنتاج، ويبقى تركيز جهود دعم زراعة الحبوب في المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية المتوسطة أو العالية المؤكدة.

3 - أما بالنسبة إلى الجنوب فيتمثل التوجه الجديد في هذا المجال في منح الأولوية لإعادة الاعتبار إلى واحات النخيل القديمة بتجديدها وتوسيعها واستصلاح الأراضي المحيطة بها لصالح القاطنين فيها، أما المساحات الكبيرة القابلة للاستصلاح في الجنوب فهي في انتظار كل من يريد استصلاحها.

4 - فيما يخص المسألة العقارية بما فيها الأراضي السهبية التي ما تزال تطرح تساؤلات عن مستقبل الأراضي الفلاحية ما بين البيع والكراء أقول، إن هذا الموضوع قد فصل فيه فخامة رئيس الجمهورية في لقائه مع الولاية يوم 12 ماي سنة 2000، حيث قرر أن الأراضي الفلاحية تبقى ملكا للدولة.

وفي هذا السياق ستقدم الحكومة مشروع قانون التوجيه الفلاحي الذي يضمن توفير ظروف التسيير الاقتصادي للنشاطات الفلاحية والعقار الفلاحي وتوضيح علاقة المتعاملين بالأرض وجعل الامتياز الأداة المفضلة لتسيير المستثمرات الفلاحية، كما يضمن الاعتراف القانوني للمستثمر الفلاحي مهما كان وضع الأرض التي يستعملها.

أما بالنسبة إلى المناطق السهبية التي يجب المحافظة عليها وعلى طابعها الرعوي وتنميتها فإن وزارة الفلاحة قد اتخذت الإجراءات الآتية:

- إصدار تعليمة صارمة موجهة إلى السادة الولاية للتذكير بقانون سنة 1983 وتطبيقه والمتضمن منع الحرث والرعي العشوائيين.

- الحفاظ على الغطاء النباتي وتعزيزه بإدخال شجيرات مقاومة للتصحّر ومغذية للماشية.

- مواصلة تطبيق البرامج التنموية ودعمها وحماية السهوب بواسطة صندوق تنمية الجنوب (C.D.S) وذلك بمشاركة المسؤولين المحليين والمواطنين وخاصة الموالين منهم.

وفي هذا الصدد أشير إلى أن صندوق تنمية الجنوب قد أنجز وهياً خلال هذه السنة ما يأتي:

وساطة. ويستند هذا النظام إلى اللامركزية في دراسة الطلبات وقرارات منح الإعانات، وقد وضعت له آليات المتابعة والمراقبة الميدانية في كل هذه العمليات من أجل الوقوف عند النقائص الناجمة سواء منها البيروقراطية أو الإدارية وتحسينها في المستقبل.

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحة الصالحة للزراعة وتحقيق التنمية الريفية المندمجة والمستديمة في الوسط الريفي، مع توفير مناصب الشغل التي تضمن الترقية الاجتماعية والثروة للمتعاملين، وهو ليس تشغيل شباب وإنما شغل لهم. وعلى ضوء التجربة والأهمية البالغة التي يكتسبها البرنامج تم خلال هذه السنة اتخاذ تدابير عديدة لإعطائه ديناميكية جديدة وهي:

- لامركزية المبادرة لتحديد مشاريع الاستصلاح في مستوى السلطات المحلية في إطار لجنة يترأسها السيد الوالي لتحميلهم المسؤولية اجتماعيا واقتصاديا، وقد أنشئت لجنة خاصة لدراسة هذه المشاريع في مستوى الوزارة ستدرس في يوم واحد كل المشاريع التي كانت تتطلب مدة تتراوح بين 9 أشهر و 12 شهرا.

- استعمال الوسائل والطاقت المحلية لكل المؤسسات العمومية والخاصة مهما كان حجمها للمساهمة في تنفيذ المشاريع، مما سيسمح بالإسراع في إنجازها وتوفير مداخيل جبائية للبلديات، فللشباب العاطل عن العمل الأولوية دون تمييز في هذه المشاريع وخاصة المثقفين منهم.

- تعزيز إجراءات المتابعة وتقييم إنجاز العمليات في الميدان، فقد تم إلى غاية 5 نوفمبر الحالي اعتماد 224 مشروعا على مساحة قدرها 236 ألف هكتار عبر 46 ولاية منها، 160 ألف هكتار بدأ بها الإنجاز الفعلي لهذه المشاريع ويشتغل عليها حاليا 86 عاملا بواسطة مقاولات الإنجاز لصالح 26 مستفيدا من الامتياز.

فرنسا منذ شهر أفريل سنة 1996 وقد تم منع استيراد المسحوق الحيواني منذ سنة 1989، ومن شاهد التلفزة يوم أمس يفهم ما أود قوله، هذا وقد فرضت بلادنا منذ سنة 1990 شروطا أساسية في مجال استيراد الحيوانات أذكر منها:

1- أن تكون الحيوانات قد ولدت ونشأت في ولاية خالية من هذا المرض ويكون ذلك مثبتا بوثائق رسمية من سلطات البلد الأصلي.

2- أن يكون غذاؤها نباتيا فقط ومؤكدا.

3- أن يكون عمرها أقل من 30 شهرا بالنسبة إلى الحيوانات النزوية.

4- أن يتراوح عمرها بين 6 أشهر و12 شهرا لا أكثر بالنسبة إلى الحيوانات الموجهة إلى الذبح.

ولم نستأنف عملية استيراد العجول من فرنسا حتى شهر نوفمبر وبالتحديد من الولايات الخالية من هذا المرض وبالشروط المذكورة سابقا، وبالتالي فإن العجول التي وصلت هذا الأسبوع وعددها 450 عجلا مولودة سنة 1999 بالتأكيد، وقد تعرضت خلال نقلها البحري إلى الظروف المناخية الصعبة التي هددت الباخرة بالغرق وأدت إلى وفاة 79 عجلا خنقا. وعليه، لعلنا لهذه الوفيات بالمرض المذكور مثلما زعم، وباقي العجول موجودة في مركز الحجر تحت المراقبة الصحية العادية للمصالح البيطرية الرسمية حسبما تنص عليه التشريعات في هذا المجال.

وللعلم، فإن الإجراءات المطبقة في الجزائر تعد أكثر صرامة وتشددا مما هي عليه الإجراءات المطبقة في أوروبا وذلك من أجل المحافظة على صحة المواطنين والثروة الحيوانية، وكمثال على ذلك فقد منعنا استيراد المسحوق الحيواني منذ سنة 1983 في حين لم يمنعه بلد أوروبي إلا منذ أمس فقط وقد تتبعتم ذلك على شاشة

- تهيئة 174 بئرا و 75 جوبا و 46 منبعا للمياه وإنجاز 70 بئرا و 22 جوبا وتجهيز 48 بئرا، بالإضافة إلى غرس الأشجار الرعوية على مساحة قدرها 150 ألف هكتار وحماية حوالي 2.000.000 هكتار من الأراضي المتدهورة بسبب الرعي.

وكان نجاح هذه العملية بفضل وعي الموالين ومشاركتهم فيها، وأنا أحييهم على ذلك، ورغم هذا فإن صندوق تنمية الجنوب يبقى في حاجة إلى إعادة هيكلة من أجل التكفل الجيد بالمناطق السهبية مثلما أشار إلى ذلك الأخ النائب الذي أشاطره الرأي.

5 - أما فيما يخص تعويض الفلاحين المتضررين هذه السنة من ظاهرة الجفاف المتكررة فإن عملية التعويض التي تعود عليها البعض قد انطلقت ولو ببعض التأخر عبر كل المناطق المتضررة وقد مست 26 ولاية من مجموع 35 ولاية تزرع بها الحبوب، واعتبرت أغلب هذه الولايات منكوبة بنسبة 100٪ أكثر من مرة.

ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذه العملية مليارا وعشرين مليون (1,02) دج ويمس 47 ألف فلاح تتوفر فيهم شروط الاستفادة من صندوق مواجهة الكوارث الفلاحية، مع العلم أن حصة التعويض هذه السنة قد حددتها اللجنة الوطنية المسيرة لهذا الصندوق بمبلغ 1000 دج للهكتار الواحد، وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين اثنين عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وممثل واحد عن كل من وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية ووزارة المالية والبنك.

6 - وعن موضوع مرض جنون البقر أود رفع اللبس وتقديم بعض التوضيحات عن الأخبار التي وردت مؤخرا في جريدة وطنية والمتعلقة باحتمال وجود مرض جنون البقر في الجزائر إثر استيراد أحد الخواص هذه الحيوانات هذا الأسبوع من فرنسا.

للتذكير، فإن بلادنا لم تستورد الحيوانات واللحوم والمنتوجات ذات الأصل الحيواني من أوروبا بما فيها

إن إحداث وزارة الموارد المائية نابع من إرادة الدولة في اعتبار الماء موردا اقتصاديا واستراتيجيا للتطور الاقتصادي والاجتماعي المندمج والدائم للبلاد.

1- الوضعية العامة لقطاع الموارد المائية: لقد قامت الجزائر باستثمارات هامة في مجال الهياكل القاعدية للري، لكنها لم تؤد إلى النتائج المرجوة والمتمثلة في التزويد بالمياه الصناعية ومياه الشرب والسقي، ويكمن الخلل في عدم انسجام وعدم ملاءمة الهياكل وأنظمة التسيير وعجز هياكل التسيير وعدم الانسجام في مجال التخطيط وبرمجة الاستثمارات مثلما أكده بعض النواب، حيث أنجزت بعض السدود دون تهيئة أسفلها وأنجزت بعض المحيطات قبل الشروع في إنجاز هياكل التعبئة، هذا وقد لوحظ تعدد المتدخلين الذي لايساعد على تحديد المسؤوليات وغياب مقاييس التسيير ونقص الاحتراف للتكفل بالجوانب التقنية، ولم تحظ عملية التطهير بالعناية اللازمة ويعاني السقي نقصا كبيرا في التنسيق.

إن عدم تحكم الإدارة في المشاريع يؤدي إلى تمديد آجال إنجازها والتماطل في تنفيذ البرامج والارتفاع المفرط في التكاليف.

كما لوحظت أيضا اختلالات في مجال تسيير الملك العمومي للمياه، وهي النقطة التي أثارها بعض النواب، وهذا راجع إلى عجز السلطة العمومية في أداء مهام شرطة المياه وتطبيق القانون، مما أدى إلى الاعتداءات المتكررة على الملك العمومي للمياه مثل الاستغلال الفوضوي لرمال الوديان والآبار غير الشرعية وتلوث المجاري المائية وطبقات المياه الجوفية.

وأمام هذه الوضعية قامت وزارة الموارد المائية بإعادة هيكلة شاملة لأنظمة تسيير القطاع وذلك من أجل رفع مستوى المصالح المركزية والمحلية والهياكل الوسطى وتوفير الشروط الحقيقية لإعادة تأهيل مهام السلطة العمومية، وتم اتخاذ تدابير الإصلاح في كل المستويات وهي كالآتي:

التلفزيون. وأغتتم هذه الفرصة لأحيي تحية إجلال وإكبار كل الإطارات الساهرة على حماية مصالح البلاد عبر الحدود والموانئ رغم ظروف العمل الصعبة والضغط والماديات التي لم تغرهم ولم تنقص من عزيمتهم، هذا وأكد لكم عدم تسجيل أية حالة لهذا المرض في الجزائر منذ ظهوره في أوروبا.

7- أما فيما يخص الانشغال المتعلق بمسألة دعم تربية الإبل فقد اتخذت إجراءات في هذا المجال بإصدار قرار بتاريخ 24 أكتوبر الماضي من أجل أن يشمل الدعم "الحوار" سواء أكان ذكرا أم أنثى بنفس المبلغ، ونؤكد لكم أن المصالح المعنية بالوزارة تتابع عن قرب حسن تطبيق هذا الدعم وقد تم تبليغ هذا القرار كل ولاية الولايات المعنية وتنظيمات المربين وقد استقبلتهم شخصيا الأسبوع الماضي، وألفت نظر السيد النائب المحترم أننا شاعرون بوضعية جميع المواطنين وحريصون كل الحرص على ثقتهم أينما كانوا وحيثما وجدوا.

وأتمنى في الأخير أن أكون قد أجبت بكل تواضع، والكمال لله، عن جل الانشغالات التي طرحتها أيها الإخوة النواب المحترمون، وسنسعى معا، بإذن الله وعونه، ونعمل على إعطاء للقطاع الفلاحي في بلادنا دفعا جديدا قصد تحسين أمننا الغذائي، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية، فليفضل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

الزملاء الوزراء.

يشكل قطاع الموارد المائية أحد الفروع الأساسية للاقتصاد الوطني نظرا إلى ندرة الموارد المائية وضرورة تطوير الهياكل التي تمثل الشرط الأساسي لكل تطور اقتصادي واجتماعي.

الفلاحي قصد ضمان إنجاز برنامج تعبئة المياه وتحويلها من أجل تغطية حاجات السكان الصناعية والفلاحية في المديين المتوسط والطويل.

ويرتكز هذا البرنامج على ثلاثة مشاريع كبرى مهيكله هي كالآتي:

في منطقة الوسط، تهيئة مشروع: "ياسرسباو" الذي يتكون من ستة سدود هي: "قدارة" و"بني عمران" و"الحميز" و"تقسبت" و"كدية أسردون" و"سوق الثلاثة" على طول 500 كلم من القنوات، ويقدر عدد السكان المستفيدين من هذا المشروع بثمانية (8) ملايين نسمة، وتستفيده 7 ولايات.

وفي منطقة الشرق، تهيئة مشروع "بني هارون" الذي يتكون من خمسة سدود هي: "بوسيبة" و"بني هارون" و"عثمانية" و"فيليسدان" و"كدية مدار" على طول 350 كلم من القنوات، ويقدر عدد السكان المستفيدين من هذا المشروع بستة (6) ملايين نسمة، وتستفيده 6 ولايات.

أما في منطقة الغرب، فتهيئة مشروع "الماو" بولايات الشلف، مستغانم، وهران، الذي يتشكل من سدين هما: "ماخض" بالشلف و"قراة" على طول 130 كلم من القنوات، ويقدر عدد السكان المستفيدين من هذا المشروع بستة 6 ملايين نسمة، وبذلك يقدر عدد السكان المستفيدين من هذه المشاريع الثلاثة بعشرين 20 مليون نسمة؛ أي ما يقارب ثلثي سكان الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى سيسمح هذا البرنامج باستصلاح 35 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الذي هو حيز التنفيذ فتجدر الإشارة إلى وجود 13 منشأة للتعبئة منها، 11 سدا و2 للتحويل، ويقدر الحجم المنظم لهذه المنشآت بمليار وثلاثمائة مليون م³، منها 3م³ 600 مليون م³ للشرب في السنة و700 مليون م³ للسقي في السنة.

3- التزويد بالمياه الصالحة للشرب: لقد قامت وزارة

1- الشروع في إعادة تنظيم إدارة القطاع من أجل التكفل بمهام السلطة العمومية مثل وضع سياسة لمعرفة الموارد المائية وتعبئتها وتوزيعها والمحافظة عليها،

2- دراسة المشاريع ومتابعة إنجازها طبقا للقوانين والنظم السارية المفعول،

ويهدف هذا المسعى إلى تحديد المسؤوليات وفقا للمحاور الخمسة الأساسية المكونة لقطاع الموارد المائية المتمثلة في:

أ- المعرفة والتحسين الدائم للموارد المائية العادية وغير العادية.

ب- تعبئة الموارد المائية من سدود وآبار ومحطات التطهير وتحلية المياه.

ج- توزيع المياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية.

د- توزيع مياه السقي أو تطهيرها وإعادة استعمالها، وبهذا الصدد ستم إعادة النظر في صلاحيات مديريات الري للولاية وتنظيمها حسب المهام الجديدة للتنظيم خاصة في مجالي التسيير والمحافظة على الملك العمومي للمياه.

أما فيما يخص تعبئة الموارد المائية ففي إطار إعادة هيكلة القطاع سينشأ ديوان تطوير واستغلال منشآت الري الكبرى لإعادة تنظيم الوكالة الوطنية للسدود، والذي سيكلف بمهام تعبئة الموارد المائية السطحية والجوفية والسدود والتحويلات والآبار، وستحدث هذه المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري لتحسين طاقات التحكم في الإنجاز في مجالي الدراسات والأشغال المتعلقة بمنشآت الري وكذا التكفل بإنجاز المنشآت الكبرى والمتوسطة واستغلالها وصيانتها.

أما السدود الصغيرة والحواجز التلية فتتكفل بإنجازها الوكالة الوطنية للسقي والصرف بالتنسيق مع القطاع

مراكز التكوين المتخصصة في القطاع من أجل تكوين حوالي 20 ألف عامل.

- الحد من انسياب المياه وإعادة تأهيل الشبكات والحث على الدفع الجزافي.

- تحسين تحديث الوظيفة التجارية (نقل التعداد والتحصيل).

- تحسين العلاقات مع مستعملي مياه الشرب بفتح وكالات تجارية للاستقبال.

- وضع تنظيم ملائم وفعال لكل وضعية محلية ولنظم التسيير التقني والمالي والتجاري.

وسيتم تنفيذ خطة إدماج المؤسسات الموجودة بصفة تدريجية ومحكمة خلال سنة 2001 إلى أن تدمج جميع المؤسسات الوطنية والولائية ضمن المؤسسات الجديدة، وبعد سنة 2002 سيتم بنفس الطريقة إدماج مصالح التسيير المباشرة للبلديات.

وفي الوقت الراهن وموازة مع عملية ترشيد التسيير بإنشاء هذه المؤسسات هناك مشاريع كبرى في طور الإنجاز من أجل تحسين طريقة تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب أذكر منها:

أ- في الجهة الغربية خاصة مدينة وهران:

- إعادة تأهيل وتحديث شبكة توزيع مياه الشرب للمدينة.

- جلب المياه من سد "قرقار" إلى مدينة وهران ومنطقة الظهرة بولاية مستغانم.

- المشروع الكبير "الماو" الخاص بولايتي مستغانم ووهران وأرزو الذي سيحدث توازنا جهويا لتوزيع الموارد المائية بهذه المنطقة.

وتهدف هذه المشاريع الثلاثة إلى تغطية حاجات مدينة وهران من المياه الصالحة للشرب.

ب- في الجهة الوسطى للبلاد:

- يهدف إنجاز مشروع "تقسبت" وإعادة تأهيل شبكة مياه

الموارد المائية بإنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى "جزائر المياه" تتكفل بتوزيع المياه الصالحة للشرب عبر كامل التراب الوطني، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه المؤسسة الجديدة في:

أ- ضمان تغطية حاجات المستعملين لماء الشرب استعمالا جيدا، إذ يكمن الهدف الأول في تمديد حصة التوزيع في المدن عن طريق تحسين تسيير شبكة توزيع المياه.

ج - ضمان تسيير فعال للموارد المائية بتقليل التبذير الذي يتم عن طريق إصلاح التسربات والقضاء على الإصالات غير الشرعية وترميم الشبكات.

ج- إعادة الاعتبار الاقتصادي إلى المياه من أجل تغطية أعباء التسيير والصيانة بواسطة الإيرادات في مرحلة أولى، وبالتالي ضمان صحة مالية جيدة لمؤسسات المياه، في مرحلة ثانية يمكننا بعد سنة 2002 أن نتصور أن هذه المؤسسات ستتكفل باستثمارات توسيع الشبكات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إعادة تأهيل القيمة الاقتصادية للماء تتماشى مع المحافظة على طابعه كمادة ضرورية لجميع المواطنين. وبهذا يحفظ الجانب الاجتماعي عن طريق وضع تسعيرة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين خاصة ذوي الدخل الضعيف وحسب كميات محدودة.

د- السهر على نوعية المياه لتجنب الأخطار الناجمة عن التلوث، ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا باتخاذ المؤسسة إجراءات صارمة تتمثل خاصة في:

- إدخال طرق ومقاييس حديثة للتسيير في كافة المجالات.

- التحكم في الأشغال في المجالات التقنية والتجارية والمالية والموارد البشرية والتكوين.

- احترام سلك الحرفيين عن طريق التكوين وتحسين المستوى في مجال جرف المياه، مما يحتم إعادة فتح

قائمة-بوشوف مساحة 12.900 هكتار ومحيط عمارة العبادية مساحة 8.499 هكتار ومحيط متيجة مساحة 15.600 هكتار.

5- وفيما يخص أشغال إعادة تهيئة المحيطات يغطي محيط ميعة مساحة 7.815 هكتار ومحيط الشلف المتوسط مساحة 8.285 هكتار ومحيط الشلف السفلي 5011 هكتار و محيط "وادي غير" مساحة 3.680 هكتار، وسيتم إنجاز ثلاثة مشاريع في نهاية سنة 2000 هي: الشلف السفلي، الصفصاف، وادي غير (الجزء الأول منه) كما سيتم إنجاز، 3.924 هكتار سنة 2001 منها، 3.660 هكتاراً بمحيط عمارة العبادية و264 هكتاراً بالشلف السفلي (الجزء الثاني منه) وسيتم خلال سنة 2000 إنجاز 112.970 هكتاراً منها، 3.900 هكتار بمحيط ميعة و4010 هكتارات بعمارة العبادية و2330 هكتاراً بمتيجة الغربية (الجزء الثاني) و1039 هكتاراً بالشلف السفلي.

أما عن المشاريع المبرمجة لسنة 2001 فهي:

- 1- تجديد 3 محطات للضخ بالشلف العلوي.
- 2- تهيئة محيط لوطاية بولاية بسكرة "882 هكتاراً".
- 3- تهيئة محيط بوثرة بولاية تيسمسيلت "789 هكتاراً".
- 4- التطهير لوضع حد لعدم التكفل بهذه العملية الذي أدى إلى ضياع الوسائل المادية والمالية في ظل انعدام نظام التسيير.

وللحد من التبذير وتلويث الموارد المائية قام القطاع بإنشاء مؤسسة عمومية متخصصة في عملية التطهير تهدف إلى وضع نظام تسيير فعال من أجل التكفل بالتسيير العقلاني والمندمج للموارد المائية وتطوير الاقتصاد في الماء عن طريق إعادة استعمال المياه المطهرة في الصناعة والفلاحة وحتى في تغذية الطبقات المائية الجوفية مستقبلاً.

الشرب للجزائر العاصمة من الجهة الغربية إلى تغطية حاجات التجمع الحضري للجزائر العاصمة وكذا المدن الكبرى للوسط.

ج- في الجهة الشرقية:

- يضمن مشروع سد "بني هارون" تلبية حاجات 6 ولايات هي: جيجل، ميعة، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة.

أما عن نشاط الري الفلاحي فإنه يشهد تأخراً كبيراً في تجهيز المساحات المسقية وخلالاً شاملاً في نظام التسيير، مما أدى إلى عدم استغلال وصيانة المساحات المسقية الموجودة، وهي المسألة التي تفضل بطرحها السادة النواب، لأنه تسيره عدة دواوين عاجزة.

وأمام هذه الوضعية قام القطاع بإعادة تنظيم الوكالة بإدماج كامل المهام من أجل تغطية اختصاصاتها في: الدراسات، الإنجازات، الترميم، تسيير المساحات المسقية المتوسطة والصغيرة والري، شرطة المياه، تنظيم المستعملين، تسعيرة مياه السقي بعد استشارة المستعملين، تعميم استعمال أنظمة مقتصدّة للمياه. وتمكن هذه الإجراءات من تنشيط برنامج الأعمال في مجال الري الفلاحي، وتحتوي هذه البرامج على المشاريع الآتية:

- 1- القيام بخمس دراسات لسنة 2001 وتخص مساحة 29.500 هكتار منها، بولاية الطارف و8.500 هكتار بولاية سكيكدة و7.000 هكتار بولاية بومرداس.
- 2- تنفيذ أربع دراسات لسنة 2002 وتخص مساحة 50.700 هكتار تتوزع كالتالي: 9.600 هكتار بولاية الشلف، 5.500 هكتار بولاية أم البواقي، 28.000 هكتار بولاية معسكر، 7.600 هكتار بولاية تلمسان.
- 3- وضع خريطة للمساحات المسقية.

4- في مجال أشغال التهيئة يغطي محيط الصفصاف بولاية سكيكدة مساحة 5.656 هكتاراً ويغطي محيط

وللتحكم في هذه المجالات الثلاثة وهي عملية شاملة ومندمجة في مجالي تنظيم وتكوين الموارد البشرية قصد التحكم الأفضل في العمليات الكبرى المذكورة، ونظرا إلى أهمية هذه العملية من غير الواقعي انتظار نتائج فورية في مختلف محاور سلسلة المياه، والمهم هو التأكد من التكفل الحسن في المدى البعيد من أجل ضمان أحسن للموارد المائية. وإنني مستعد في المستقبل القريب لعرض الطريقة بصفة دقيقة على السادة النواب المحترمين مثلما سبق لي أن اقترحت ذلك أمام لجنة المالية لمجلسكم الموقر.

أشكركم على حسن المتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية، فليفضل.

السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لقد حظي قطاع العمل والحماية الاجتماعية باثنتين وعشرين مداخلة مباشرة وست وأربعين مداخلة غير مباشرة تمس بطريقة أو بأخرى هذا القطاع.

وأشكركم في البداية على اهتمامكم بقطاع العمل والحماية الاجتماعية وعلى الخصوص السيدات والسادة الذين أثاروا موضوع العلاقة والتوازن بين برامج إعادة الهيكلة الصناعية وبرامج الخوصصة وبرامج التصحيح الهيكلي والانعكاسات السلبية على الجبهة الاجتماعية، وأشاطركم الرأي في أن الجبهة الاجتماعية قد دفعت

إن وضع نظام التسيير هذا يسمح لنا بتنفيذ برنامج هام تتمثل أهدافه الأساسية في المحافظة على السدود والطبقات الجوفية والتخلص من التلوث المسجل في المدن الكبرى، وتستجيب هذه الأولوية إلى الانشغال الذي عبر عنه بعض النواب المحترمين.

ويتضمن هذا البرنامج ما يأتي:

- إعادة تأهيل عشر محطات تطهير معطلة حاليا.

- إنجاز ثلاث محطات تطهير كبرى في "بني مسوس"، "قالمة"، "المدية".

- إنجاز نظام التصفية الطبيعية للتكفل بالتطهير في المناطق الريفية.

وأود في الختام، سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، أن أذكر أن إعادة الإصلاح التي يقوم بها قطاع الموارد المائية تهدف إلى ثلاثة (3) أمور أساسية هي:

- في مجال التنظيم، تحديد مسؤولية كل المتدخلين وتحسين تسيير الهياكل للتحكم في أعمالها واسترجاع هيبة الدولة أثناء تأدية مهامها كسلطة عمومية وإعادة تأهيل الخدمة العمومية.

- في مجال أنظمة التسيير، رفع مستوى جميع المتدخلين من أجل التحكم الكلي في التسيير التقني والاقتصادي والمالي تماشيا مع هدف تحقيق النجاعة.

- في مجال التكوين، تثمين الموارد البشرية بوضع برنامج شامل للتكوين في كل حرف المياه وتنفيذه حتى يستفيد كل موظفي القطاع.

ويمس هذا الجهد المعتبر أكثر من 20 ألف عامل يحترفون القطاع حسب المقاييس الدولية، وستدعم إعادة تنظيم قطاع الموارد المائية بإشراك التجربة الأجنبية من أجل المحافظة على هذا المورد النادر وتثمينه.

ثالثا: الشيوخ والمسنين.

رابعا: المسعفين.

باستثناء هذه الأصناف الأربعة لاتوجه مساعدات الدولة وحمائتها وتضامنها إلى الاستهلاك، بل إلى مساعدة هؤلاء على الاستثمار والإنتاج والاندماج في المجتمع لكي يصبحوا عناصر منتجة وفعالة قادرة على تحريك ديناميكية العمل والحماية الاجتماعية دون أن تظل الدولة متكلفة بهم من المهد إلى اللحد.

بالنسبة إلى المحور الثاني المتمثل في عصرنه منظومة الضمان الاجتماعي: أؤكد للمرة الخامسة وبعد أن نفى ذلك السيد رئيس الحكومة قائلا بالفصحى: لخصوصة لمنظومة الضمان الاجتماعي. وبالعامية: "ماكانش الخوصصة في منظومة الضمان الاجتماعي". وأطلب منكم أن تلتمسوا من إخوانكم عدم المزايدة في هذا المجال.

هناك عصرنه لكن الذين يستفيدون ريع الضمان الاجتماعي يخافون الخروج من الدهاليز إلى النور، هناك أشخاص لم يعملوا طوال حياتهم ويستغلون بشكل ديماغوجي وسياسوي عرق المساكين والفقراء، وهم منتدبون لوظيفة لا يعلمها إلا الله ويتقاضون راتباً يقارب أو يزيد أحيانا على راتب الوزيرويقولون، إنهم متفرغون! متفرغون إلى ماذا؟ متفرغون للفراغ! قلنا ينبغي أن نعصرن نظام الضمان الاجتماعي عبر مستويين:

- المستوى الأول: تكنولوجي بإدخال شبكة الإعلام الآلي، حيث يصبح وزير العمل والحماية الاجتماعية، ولا أقصد شخصي بل من يأتي بعدي، بإمكانه أن يعلم من مكتبه إن كان أي جزائري سواء أكان في تلمسان أو تندوف أو تبسة أو تيميمون مؤمنا أم لا، فبمجرد أن يضغط على زر يجد أن فلانا مؤمن واستهلك كذا في السنة، واسمحوا لي بتقديم المثال الآتي: لقد تم تسديد ما لا يقل عن 8 وصفات طبية كل سنة إلى أحد المؤمنين مدة 12 سنة، وعندما تفحصنا هذه الوصفات وجدنا بها أدوية خاصة بأمراض نسوية، إنه لا يتناولها طبعاً! هناك أمور تحدث لا يعلمها إلا الله، فطلبنا منه إنقاذ نفسه من

فاتورتها ثقيلة منذ سنة 1989 إلى سنة 1999، حيث تم تسريح 400.000 عامل وغلق 1200 مؤسسة وقفرت نسبة البطالة من 24٪ سنة 1989 إلى 29,5٪ سنة 1999، أي لدينا مليونان وسبعمائة ألف (2.7) بطال في الجزائر، بالإضافة إلى مليون وتسعمائة ألف (1.9) فقير منهم، 957 ألف فقير متكفل بهم في إطار الشبكة الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية وغيرها و846 ألفا مسجلين في قائمة الانتظار للعمل وبلتحق بهم كل سنة 250 ألف طالب عمل جديد، ولم تصل تلبية هذه الطلبات سواء الجديدة أم القديمة إلى نهاية سنة 1999 إلا نسبة 2٪ والبقية في انتظارالتشغيل المؤقت.

وقد تحدثت ندوة مكافحة الفقر والإقصاء عن وجود حوالي 12 مليون جزائري لايتجاوز دخلهم اليومي أكثر من دولار، واحد وفي هذه الأجواء التي نحاول أن نحدث فيها نوعا من التوازن بين سياسة الإصلاحات الهيكلية والخصوصة البطيئة والجهة الاجتماعية المتضررة وضعنا برنامجا يتضمن أربعة محاور كبرى هي:

- المحور الأول والأساسي هو محور الحماية الاجتماعية: ليكن في علم السيدات والسادة النواب أن العالم اليوم يتحدث عن التنمية الاجتماعية ويحاول أن يتخلص تدريجيا من نظام الحماية الاجتماعية القديم، وتوجه الوزارة هو أنها توازن بين من تحميهم الدولة حماية مباشرة وتم حصرهم في أربع فئات وبين من يجب عليها أن تعمل على تنميتهم لكي يشتغلوا لالكي يستهلكوا، وبالتالي رفعنا شعار مبدأ التحول التدريجي من تنمية الاستهلاك إلى تنمية الاستثمار وحصرنا الفئات الأربع التي ينبغي للدولة أن تظل متكلفة بها تكفلا كليا وهي:

أولا: المعاقين بشتى أصناف الإعاقات، السمعية، البصرية، الذهنية، الحركية.

ثانيا: المرضى المزمنين بشتى أنواع الأمراض المزمنة، عافاكم الله.

نعصرن ونعقلن بغرض أن تصبح الإدارة تتحكم في تسيير سوق الشغل.

بعض النواب يتأسفون، وأساندهم في ذلك، لتشغيل الأطفال واحتقار النساء في العمل ونحن نطلب أن تساعدونا للتحكم في سوق الشغل، فبعملية إحصائية بسيطة وجدت أن هناك 825 ألف يد عاملة في السوق الموازية، ويقدرها الرقم الرسمي المقدم إلينا في مجلس الحكومة بـ 1.400,000. فإذا كان الرقم الرسمي هو الصحيح فهذا يعني أن نسبة 29,5٪ من البطالين خاطئة. وبالتالي تصبح النسبة الحقيقية 7,19٪، وإذا أكدتم لنا ذلك سأسحب رقم 2.700.000 بطل الذي قدمته ليصبح 1.850.000 بطل في الجزائر.

إن أرقامنا مائة ومن الأسباب التي أدت إلى ميوعتها تحكم جهات كثيرة في الأمر.

لهذا نظمنا ندوة وطنية لحصر هذه الأسباب وأبرمنا اتفاقية مع المكتب العربي للعمل بالقاهرة والمكتب الدولي للعمل بجنيف من أجل تمويل عملية إحصاء السوق الموازية أو ما يسمونها بالسوق المنظمة، وهذا قصد الوصول إلى التحكم في الأرقام على الأقل ومعرفة من البطل ومن العامل في الجزائر.

أما المحور الرابع والأخير فهو الحوار الاجتماعي، فمن إيجابيات التغييرات التي حدثت سقوط جدار برلين يوم 2 نوفمبر 1989، ففي ذلك اليوم أصبح التحدث عن "الديالكتيك" عيبا وتجاوزته الزمن واسمحوا لي أن أقول لكم (انتهت صلاحيته). ولمعرفة ما معنى "الديالكتيك" فهي نظرة قديمة كنا نحترمها وتعني أن رب العمل يملك وسائل الإنتاج والعمال يملكون السواعد والعرق وبينهما صراع النقيضين المتولد عنه نقيض ثالث. والآن لم يبق النقيضان، فرب العمل لا يملك وسائل الإنتاج والعمال لا يملكون السواعد والعرق وأصبحت الأمور عبارة عن لمسات بمجرد أن تلمسها تتحرك "عبر يسيل"! وما دمنا قد تجاوزنا ثقافة "الديالكتيك" ندخل

تناول هذه الأدوية خوفا من أن يأتي يوم تسقط لحيته ويصبح أملاط!

إذن، ينبغي أن نعصرن منظومة الضمان الاجتماعي عن طريق إدخال الإعلام الآلي وربط الشبكات الولائية بالشبكات الجهوية والشبكة الوطنية بوضع كمبيوتر عند الوزير لكي يستطيع هذا الأخير أو من يخوله أن يراقب كل حركة تتعلق بنظام التأمين ونظام العلاج في الخارج ونظام صرف الأدوية ونظام الدفع عن الغير، وحتى نعمل في الشفافية التامة ونصل بالفعل إلى الرقم الذي أعطي لي وهو أن هناك 5.2 ملايين مؤمن مباشر يعيلون 25 مليوناً من ذويهم ونتأكد إن كان هذا الرقم صحيحاً أم لا.

ولعلمكم إخواني، تأتي منظومة الضمان الاجتماعي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة سوناطراك من حيث الإيرادات، إذ تصل عائداتها إلى 130 مليار دج سنويا.

- المستوى الثاني: تأهيل الأعوان، يعمل أشخاص في منظومة الضمان الاجتماعي وفي الصناديق الخمسة لديهم شهادة نهاية الدراسة الابتدائية التي كانت تمنح في السابق، ومع ذلك أصبحوا مديرين يتحكمون في رقاب الأشخاص، فرفضنا ذلك على أساس أننا تسامحنا منذ سنة 1962 إلى سنة 1992 لكن اليوم يجب أن نعطي القوس باربها ونريد أن نعصرن لا أن نخوصص، والعصرنة تتوجه إلى محورين أساسيين، عصرنة النظام كنظام (عصرنة الأجهزة) ثم عصرنة العنصر البشري بتأهيله.

وعن المحور الخاص بعقلنة أجهزة الشغل لدينا ثمانية أجهزة تتكفل بالشغل، وهذا أمر لا يوجد في أي بلد وحيداً لو قامت هذه الأجهزة بدورها الذي كان سيخفض نسبة البطالة المقدره البالغة 24٪ سنة 1989 لتصبح 22٪ أو 18٪ سنة 1999، لقلنا أحسنت، لكن عدد البطالين قد زاد وقفزت نسبة البطالة من 24٪ إلى 29.5٪، واسمحوا لي بذكر هذا المثل الشعبي الذي ينطبق على كثرة عدد هذه الأجهزة: "خمس عجائز على مقاييز" .. لا، قلنا

تحديد طلباتنا ورغباتنا وإنما بصدد تحضير ملف عن احتياجاتهم واحتياجاتنا للتعاون مع مجلس التعاون الخليجي من أجل إرسال جزائريين للعمل في دول الخليج.

ويلح السيد أحمد إسعاد على ضرورة التحكم في سوق العمل والإحصائيات خاصة تلك المقدمة من الوكالة الوطنية للتشغيل. لقد تناولنا هذا الملف وساعدنا المكتب العربي للعمل بالقاهرة والمكتب الدولي للعمل بجنيف للقيام بعملية مسح شامل والوصول إلى حقيقة من يعمل في الجزائر ومن هو بطل.

ويقترح السيد حسن مرزوق، رفع منحة الشبكة الاجتماعية وتحسين التكفل بالمعاقين وهذا بعد إجراء عملية تطهير صارمة. إن عملية التطهير أيتها الأخوات، أيها الإخوة أتت لنا بستة وثلاثين (36) ألف مزيف يتقاضون المنحة إلى غاية أكتوبر 2000. لذلك، يحتوي مشروع البرنامج المعروف أمامكم بعد عملية الشطب على ارتفاع منحة التضامن الجزائرية من 900 دج إلى 1000 دج ومنحة المكفوفين من 500 دج إلى 1000 دج ومنحة المعاقين والمسنين والمرضى المزمنين من 300 دج إلى 1000 دج، وهذا أمر ممتاز، وارتفعت منحة الشبكة الاجتماعية من 2800 دج إلى 3000 دج، وهو أمر يشرف وقد يساعد على الدخول في علاقة تكاملية بين برنامج الحكومة والوعود التي أعطيت لهذه الشريحة الهشة من المجتمع.

ويطرح نفس النائب سؤالاً عن عدم إمكانية استفادة الفلاحين نظام أو منحة التقاعد. وأنا أطلب منك يا صديقي أن تساعدني لجعل الفلاحين ينخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وقد تم تسجيل 1.100.000 في هذا الصندوق، إلا أن عدد الذين يدفعون التأمين هو 442.000، أي أقل من 38٪ أما البقية فهم متهربون. وعندما التقيت بفلاحي ولاية النعامة بعد الثلوج التي سقطت بها وألحقت أضراراً بمحاصيلهم الزراعية سألتهم: هل أنتم مؤمنون؟ قالوا: لا. إذن، مادمتم غير مؤمنين لماذا تشتكون؟ قالوا: كنا

ثقافة جديدة تسمى ثقافة التكامل والتعاون والتضامن، فأنا رب العمل لا أستغل جهدك وأنت مالك وسائل الإنتاج أحترمك، وهذا هو الحوار الاجتماعي الذي ينبغي أن يجسده عقد وطني تكلم عنه فخامة رئيس الجمهورية وكذا السيد رئيس الحكومة الذي ذكره أمامكم بإضافة كلمة الثالثة فسماه العقد الاجتماعي المعنوي، أي ألا يكون مادياً بل معنوياً وهو اتفاق فيما بيننا على عدم الإضراب وعدم تخريب المصانع أو الاعتصام أو الاحتجاج مدة عشر سنوات مقابل منح العمال زيادة في الأجور، أي نتفق على أسلوب معين نصل به إلى إعادة بناء الاقتصاد. وإن شئنا أم أبينا فقد خرجنا من حرب والأرقام تؤكد ذلك، فلنسمها أزمة أو فتنة أو مأساة وطنية لكن سيأتي يوم نقول فيه إن حصيلة 100 ألف قتيل وكذا مليار من الديون هي نتائج الخروج من حرب. وبما أننا خرجنا من حرب فلنضع اليد في اليد ونعيد البناء ويكون ذلك بعقد اجتماعي معنوي نتفق بموجبه على الحد الأدنى من الحقوق والواجبات، لأننا كجزائريين نتحدث دائماً عن الحقوق ولم يتكلم أحدنا عن الواجبات فلم أسمع إلا حقوقنا، حقوقنا، حقوقنا دون الواجبات وما درينا أن حقوقك هي واجبات الغير وواجبات الغير هي حقوقنا، فإذا كنا نطالب بالحقوق فمن أين تأتي الواجبات؟

إذن، أردنا القيام بمبادرة ربما سيتم عرضها أثناء لقاء الثلاثية القادم للتوجه نحو عقد وطني نلغي فيه قضية "الديالكتيك" والصراع الفوقي والتحتي الذي يولد النقيض لنصل إلى تضامن وطني، تعاون وطني، تكافل وطني، لتبني الجزائر معاً.

هذا كمدخل عام، وأجيب الآن بسرعة عن بعض الأسئلة التي طرحها الإخوة النواب.

فيما يخص سؤال السيد شعبان سماعلي المتعلق باستغلال فرص التوظيف المتاحة في بلدان الخليج، وهو مشكور على طرحه.

لقد طرحنا هذا الموضوع في القاهرة أثناء اجتماع المكتب العربي للعمل، وقد وافقوا على المبدأ لكنهم طلبوا منا

في القرآن الكريم سميت باسم النساء منها، سورة النساء والمجادلة ومريم. لذا، فاطمئني سيدتي إن كرامة المرأة مصانة وسنعمل على توازن صندوق الضمان الاجتماعي إلى غاية سنة 2004، لكنني لا أضمن ذلك بعد هذه السنة في غياب سوق شغل قوية.

يقترح السيد أوصيف تعميم صيدليات الدفع عن الغير. وليكن في علم الأخوات والإخوة أننا أوجدنا الدفع عن الغير من أجل الفقراء و المساكين وسكان القرى، لكن ماذا وجدنا؟ وجدنا أن الصيدليات التي توزع الدواء مجاناً على الفقراء والمساكين منتشرة عبر عواصم الولايات، وأنا أرفض ذلك، فقلت لهم إذا أردتم أن ننشئ صيدليات الدفع عن الغير ونساعد المرضى المعوزين بالتنسيق مع أخي وزير التضامن الوطني، فلننشئ هذه الصيدليات في البلديات الريفية حيث لا يستطيع الفلاح التوجه إلى عاصمة الولاية، وقد ذكرت هذا الكلام في ولاية سعيدة وأغضب البعض، لكنني أرفض أن تنشأ صيدليات الدفع عن الغير في حيدرة بالعاصمة مثلاً وتنشأ في بلديات سيدي موسى أو وادي جر، أي في البلديات التي لا يحلم مواطنوها بالحصول على الدواء مجاناً.

وقد عقدنا لذلك عدة لقاءات في تيبازة والمسيلة في شكل لقاء جهري للجنوب، ولدينا لقاء جهري للغرب في وهران يوم السبت وسنتخذ قراراً بفتح هذه الصيدليات في القرى النائية وتقديم الدواء إلى الفقراء والمساكين والمرضى المزمنين وأنا مع هذه العملية حتى النهاية. أما الصيدليات التي تفتح في حيدرة وفي قلب مدن وهران وقسنطينة وعنابة وسطيف فلن نكون في حاجة إلى الدفع عن الغير وسأوقفه. فأنا مع الفقراء والمساكين ولست مع قصة السلطان وفيله الذي طلب منه الجميع إحضار فيلة له! وها نحن نأتي لكل فيل بفيلة!..

ويسأل السيد لخضر من ولاية النعامة عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو ما سمي بالقروض المصغرة. ومثلما قلت لزيملي وزير التضامن الوطني،

متوكلون على الله، بما أنكم توكلتم على الله ولم تؤمنوا بأراضيكم توكلوا على الله ولا تحصلوا على منحة التقاعد. فإما تتوكل على الله مباشرة وإما لاتتوكل عليه مباشرة. أما عندما تصيبك السراء وتعيش حياة البذخ فأنت متوكل على الله وعندما تصيبك الضراء تتوكل على غيره، أعتقد أنها حتى في عقيدة التوكل ناقصة.

وأثارت السيدة لوزية حنون موضوعين يتعلق الأول بالسياسة المنتهجة في الحماية الاجتماعية والثاني بصناديق الضمان الاجتماعي الذي أجبت عن جزء منه، ويتم تمويل صناديق الضمان الاجتماعي من العمل فهي تشبه السدود إذا كانت هناك أمطار امتلأت وإذا لم تكن جفت. وعليه، إذا توفر العمل والاستثمارات والمشاريع ووجدت حركية وسوق عمل تمتلئ صناديق الضمان الاجتماعي وندفع معاشات المتقاعدين الذين يتحصلون على 8000 دج كمتوسط، إذ هناك من يتحصل على أقل أو أكثر ونحن مستعدون لرفعها إلى 20.000 دج، لكن من أين نأتي بذلك، فالأمطار لم تسقط والمياه القليلة الموجودة في السدود تأخذها الخفافيش فساعدونا عليها وادعوا الله ليغيثنا بالأمطار فنرفعها. وعلى هذا الأساس ياسيدتي، فإن صندوق الضمان الاجتماعي للبطالين متحكم فيه نسبياً إلى سنة 2004، وبعد هذه السنة لا بد من وضع ميكانيزم جديد وإن لم توجد سوق شغل قوية أستبعد أننا نتحكم فيه.

أما عن سؤالها الخاص بتهميش المرأة وعدم معاملتها بطريقة حسنة عندما تكون حاملاً، فأعتقد أن الدستور الجزائري والقوانين الجزائرية لا تفرق بين المرأة والرجل، وقد سبق أن كلمني السيد جودي في نفس الموضوع وكذا في موضوع تشغيل الأطفال الذي تمنعه الاتفاقية 188 وذلك قبل ذهابي إلى مؤتمر منظمة العمل الدولية، وعندما طرحته وجدت أن الجزائر أحسن من 72 دولة عضو في هذه المنظمة من حيث صيانة كرامة المرأة ومعاملتها في مختلف المجالات.

وأستطيع أن أقول كمؤمن إن الله عز وجل أنزل أربع سور

بحتة فالنظرة العاطفية البحتة؛ تبدأ من صفر يوم للطفل الذي نعشر عليه في المستشفى أو مرمى تحت أحد الجسور وتحميه الدولة في إطار الأَصناف الأربعة التي ذكرتها إلى غاية بلوغه 19 سنة، وبلوغه هذه السن نمحه بطاقة الناخب ونقول له من حقه أن تترشح وترشح وتساند وتؤيد، وبهذا لا مجال لأن تحميه الدولة. وقد أصبح الآن غير المعاق حركيا يدعي أنه من الأَصناف الأربعة!

وبخصوص فك الحصار عن ملفات الضمان الاجتماعي، أشير إلى أنه عندما نعصرن لتحسن الخدمات وذلك بشهادة الجميع، حيث يمكن أخواتنا وإخواننا النواب أن يتأكدوا لدى أية وكالة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من الفرق بين سنتي 1998 و1999 أو سنتي 1990 و2000. بالفعل هناك تحسن بطيء لكنه موجود.

ويطلب السيد دحدوح إعادة النظر في الأدوية غير المعوضة. نعم، سنحاول مراجعة قائمة الأدوية غير المعوضة وعددها 109، مع الإشارة إلى أننا وجدنا في القائمة أدوية لسنا في حاجة إليها. فهل بإمكانكم مساعدتنا لشطب بعض الأدوية الموجودة في القائمة الحصرية القديمة لأن هناك من يراقب ويحذر من المساس بالدواء الذي يستورده؟ هذا وتستورد من فرنسا أدوية غير معوضة هناك ويستعملونها للإشهار ثم يبيعونها بالتقسيط، بينما هي معوضة في الجزائر.

لذا، يجب أن نعيد النظر في هذه القائمة ومن أجل ذلك وضعنا شروطا هي :

- 1- يجب أن ينفع هذا الدواء شرائح واسعة من المجتمع.
- 2- التركيز على الأدوية الموجهة إلى الأطفال من صفر يوم إلى 19 سنة.
- 3- التركيز على الأدوية القاعدية وليس المغشوشة، فهناك أدوية مشتقة من الدواء الأصلي لكنها عبارة عن ماء، فمن الأدوية ما تمثل جرعتها قطرة في كأس أو 1/1000، ونحن نستورد برميلا من الماء به قطرة دواء فلنستورد روح الدواء أو أصله كما تفعل مؤسسة صيدال،

ينبغي ألا نعتد على البنوك في تمويل القروض المصغرة؛ فالبنك لا يستطيع إقراض الشاب البطال من 5 ملايين سنتيم إلى 35 مليون سنتيم. ولهذا الغرض ننشئ صندوق ضمان المخاطر الذي سيتكفل بتسديد الديون مكان الشاب الذي يثبت عجزه بعد إجراء التحقيق، وقد ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمليار دج والخزينة العمومية بمليار ومائتين وخمسين مليون (1.250) والمجموع هو ملياران و250 مليون دج هي تحت تصرف القروض المصغرة للشباب والفلاحين المهتمين بتربية النحل أو الدجاج أو شراء البقر والغنم.

وقد وافقت على ذلك ثلاثة بنوك واجتمعت مع البنوك الأخرى لكنها تعلن أنها إذا لم تر نتائج تطبيق وزارة العمل لهذا البرنامج على أرض الواقع بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني، ولدنا الآن 82 ألف ملف، فستنتظر إلى غاية تحقيقها، والحمد لله، انطلقت العملية وأعلن رسميا أن 1.250.000.000 دج هي تحت تصرف الراغبين في الاستثمار في إطار القروض المصغرة، وبالرغم من أن النسبة ضئيلة (2.7٪)، إلا أنها قد ترتفع بعد أن يساعدنا السيد الوزير المكلف بالتضامن الوطني.

فيما يخص مسألة مصير المسعفين والمسعفات بعد بلوغهم 19 سنة فإن هذا السؤال قد أجاب عنه القانون، فالدولة تحمي هؤلاء من صفر يوم إلى 19 سنة، وبعد بلوغ المسعف هذه السن وتمكنه من التكفل بنفسه فما عساني أن أفعل له. فالقانون واضح ولو أردتم تغيير القانون ومنحهم حماية إلى أن يتوفاهم الله فإنني أطبقه لكن عندما ينص القانون على أن يحمى المواطن الجزائري قبل أن يكون راشدا، فالمواطن الذي يبلغ 19 سنة ويتزوج وينجب، وبالمناسبة أحيي زميلي وزير السكن على منحه سكنات إلى الإخوة المقيمين في الإدارة بلدية بئر خادم، وهذا الأمر لا يمكن تعميمه لأننا وجدنا بينهم شخصا يعمل في الاستيراد والتصدير وظروفه حسنة، وهذا يسرني، والمفروض أن يتضامن معنا من أجل مساعدة هؤلاء. إذن، يجب ألا ننظر إليهم نظرة عاطفية

أقول لكم جميعا السلام عليكم ورحمة الله.

سأرد باختصار على الانشغالات التي طرحت بخصوص قطاع الصيد والموارد الصيدية لأننا سنعرض على البرلمان عن قريب، إن شاء الله، مشروع قانون الصيد البحري والموارد الصيدية وستحدث مطولا عن القطاع.

وأتطرق بداية إلى الانشغالات والاهتمامات التي طرحها الزملاء النواب بالمنهجية الآتية :

أبدأ بالحديث عن الإطار العام ثم أرد على الأسئلة.
أولا : فيما يخص قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية، هو قطاع إستراتيجي واقتصادي ومنتج وواعد لكنه قطاع أهمل وهمش سنين طويلة ونعمل اليوم على استرجاع أنفاسه ووضع أقدامه على البعد الإستراتيجي والإنتاجي والاقتصادي حتى يساهم بقوة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وسأقدم بعض الأمثلة عن أهمية هذا القطاع في بعض الدول لعلها تفيد الإخوة النواب.

1- النرويج، تقدر مداخل التربية السمكية في هذا البلد بمبلغ 7 ملايين دولار سنويا.

2- تايلندا ، تقوم بتربية الجمبري وتصدره إلى أمريكا التي أصبحت تعتبرها منطقة ذات بعد إستراتيجي وقد تحصلت من خلال هذه الصفة التجارية على امتيازات في المنطقة ولها فيها قدم وموقع.

3- الشيلي، من خلال تربية سمك سلمون (le saumon) تقدر مداخلها سنويا بحوالي 6 ملايين دولار، أي ما يعادل صادرات الجزائر خارج المحروقات.

4- وينتج بلد من بلدان المغرب العربي من خلال التربية السمكية ثلاث مرات أكثر مما تنتجه الجزائر في الصيد البحري حاليا.

5- أما العراق وهو تحت الحصار فرغم أنه يستغل المجمعات والمسطحات المائية استطاع من خلال التربية السمكية أن يصل إلى تحقيق إنتاج هام جدا ساعده في الصمود والبقاء واقفا وشامخا خلال كل هذه المحنة.

فلا يجوز اللعب والتلاعب في استيراد الأدوية والأغذية وأرى أن يعدم الشخص الذي يخطئ ويستورد لنا أدوية تسبب أمورا معينة.

أما فيما يخص التكفل بالعجزة في ديار العجزة فإننا نعمل المستطاع، لكن بربكم ماذا نفعل بـ 35 دج في اليوم للفظور والغداء والعشاء؟ ولكم أن تجتهدوا من أجل رفعها إلى 50 دج على الأقل.

وتحدث السيد جيلالي جلاطو عن موضوع عدم استفادة المعاقين نسبة 100٪ من المنحة زمنا طويلا . نحن لم نقرر أنهم لن يستفيدوا لكن، كما أجبنا أخي من النهضة، نظرا إلى وجود مستفيدين مزيفين يستغلون أموال المعاقين بنسبة 100٪ قررنا أولا تطهير القائمة وستصلهم حقوقهم. أما اليوم فبعد أن طهرناها شطبنا 12 ألف شخص كانوا يدعون أنهم معاقون بنسبة 100٪ منهم، 2600 شخص من ولاية واحدة ولا داعي لذكر اسمها حتى لا أخرج نوابها لأننا بعدما أجرينا التحقيق لم نجد بها أي كفيف.

ويطلب صاحب آخر سؤال عندي وهو السيد جبور بوجمعة أن يستفيد المعاقون التقاعد قبل الأشخاص العاديين.

لقد أعدنا مشروع قانون المعاق وسنعرضه عليكم في الدورة الربيعية لسنة 2001، إن شاء الله، وإذا صادقت عليه فذلك ما نتمناه، وكما يقول المثل : "عما تبحث أيها الأعمى، قال أبحث عن الضوء" وأنا أبحث عن الضوء، نسأل الله أن يضيئها علينا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الصيد والموارد الصيدية.

السيد وزير الصيد والموارد الصيدية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

الأخوات والإخوة النواب،

وأنتم تعرفون أن ثمن هذا النوع من السمك غال جدا حيث يصل في السوق الأوروبية من 20 إلى 50 دولارا للكيلو غرام في بعض الأحيان. وعليه، فهي ثروات هائلة لم نستغلها وهناك بعض الثروات حتى في تربية المائيات كتلك الموجودة في بعض المناطق وهي غنية جدا سواء في القيمة الغذائية لاحتوائها على البروتينات أو في ثمنها المرتفع جدا، مما يدعونا إلى إعادة النظر في استغلال هذه الموارد. ويحتوي هذا القطاع كذلك على واجهة بحرية يفوق طولها 1200 كلم بها زيادة على كل الخيرات الحيوانية خيرات نباتية، فيوجد في البحر الأبيض المتوسط أكثر من 600 نبتة بحرية يستغلها جيراننا وغيرنا في التغذية الإنسانية والحيوانية وأسمدة الفلاحة ومواد الصيدلة والطب والتجميل وغيرها، بينما لم تستغل منها الجزائر نبتة واحدة، فمن بين حوالي 600 نوع يستغل بعض جيراننا أكثر من 200 نوع في هذه المجالات، ووراء استغلال هذه النباتات البحرية موارد هامة، وقد سجلنا هذا خلال الدراسات في ميزانية سنة 2001 ونرجو من اللجنة التفهم وإدراك هذا الأمر الهام.

ومن بين النباتات البحرية التي تباع في أسواق أوروبا بمبلغ 10 دولارات للكيلو غرام بعض النباتات للتغذية الإنسانية الموجودة عندنا في البحر بكثرة وما علينا إلا التقاطها، لكننا مازلنا لم نستغل هذا القطاع في البعد الاقتصادي ونستغله بطريقة بدائية وغير منظمة ومحدودة جدا، ونستعمل أكثر من 100.000 هكتار من المسطحات المائية (أحواض وسدود وغيرها) إذ سطرنا برنامجا خاصا من أجل تثمينها لأن التربية السمكية هي مستقبل العالم، وقد وصل مخزون المحيطات والبحار إلى أدنى حد من الصيد الطبيعي يبلغ أقل من 40٪ بسبب التلوث ومشاكل البيئة، وباقي المخزون هو إما في طريق الانقراض وإما في طريق التجديد، أما نحن فنملك مخزونا هائلا من الثروة السمكية يمكنه أن يبلغ 500 ألف طن في البحر الأبيض المتوسط زيادة على النباتات البحرية والإمكانات الموجودة على طول الساحل الجزائري، لكننا لم نستغله الاستغلال المناسب.

وبالنسبة إلى الجزائر فلديها قدرات و ثروات هائلة لم تستغل، فمثلا دخل خزينة الدولة هذه السنة من خلال الإتاوة على التن الحمراء في مدة 15 يوما يفوق مليون دولار، ولو نظر إلى أبعد من الإتاوة ونستغل كجزائريين هذا المورد الهام الذي يمر بالسواحل الجزائرية في أشهر أفريل، ماي، جوان ذهابا وفي أشهر أوت، سبتمبر، أكتوبر إيابا، فهي أسماك آتية من عند الله (من المحيط)، وبالتالي ضيعنا منذ سنوات ملايين الدولارات وأن الأوان اليوم لكي نستغل هذه الثروة الهائلة.

وأشير إلى أن القيمة المالية للإنتاج في قطاع الصيد البحري تجاوزت في السداسي الأول مبلغ 7 ملايين دج، ويحدث هذا في الوضعية الجينية للوزارة، في وضعية لم تصل إلى الوضعية المنظمة والمندمجة في البعد الاقتصادي الذي يجب أن يكون عليه هذا القطاع الحيوي والهام.

ويحتوي هذا القطاع كذلك على موارد متجددة، وهذا الأمر مهم جدا يجب أن نتفطن له، مما يمنحه نفسا جديدا وبعدها مستديما وثروة مستديمة وشغلا مستديما ويوفر مداخيل مستديمة بالعملة الصعبة، حيث نجد أن العالم كله الآن يبني سياسته وإستراتيجيته على البعد أو الإطار المستديم قصد تجاوز الإشكاليات التي تطرحها المراحل أو الثروات المؤقتة ثم تزول، كما يحتوي هذا القطاع على موارد ذات جودة عالمية لا توجد في بلدان أخرى؛ فعندنا في الجزائر موارد كالتن الحمراء الجزائرية والجمبري الجزائري الموجود بكثرة لكن في أعماق البحر البعيدة التي تصل أحيانا إلى 800م.

وفي هذا الإطار توصل باحثون في تحضير شهادة دكتوراه خاصة بموضوع الجمبري في البحر الأبيض المتوسط إلى أن هناك ثروات هائلة من الجمبري الأحمر الجزائري (la crevette royale) في أعماق بعيدة، لكن نظرا إلى محدودية الأسطول الجزائري للصيد البحري وقدمه وانعدام الوسائل والدعم فإن هذه الثروة تبقى في البحر إما لتموت أو لتتكاثر وتذهب إلى غيرنا،

وقد اتخذنا للنهوض بالقطاع ثلاثة (3) إجراءات أساسية واستعجالية أخصها فيما يأتي:

1- إعادة الاعتبار إلى الإدارة المركزية والإدارة المحلية لقطاع الصيد والموارد الصيدية عن طريق التنظيم والهيكلية.

2- إعادة الاعتبار إلى المهنة والمهنيين، وهنا أفتح قوسا لأذكر بالوضعية التي كانت عليها المهنة والمهنيون ، حيث كانت تعرف الفوضى والعشوائية والعمل ضمن أطر غير منظمة جعلت المهنة والمهنيين في حالة مزرية فقمنا بتأسيس أكثر من 80 جمعية على طول السواحل الجزائرية ستكون الشريك المباشر للقطاع والمحرك الفعال والأساسي للتنسيق والاستشارة، إذ نؤمن إيماننا جازما أن العنصر البشري هو المعول عليه ومحرك كل اقتصاد وكل تنمية ويجب أن يولى العناية الخاصة ، وأحيي بالمناسبة بعض المنظمات المهنية التي قامت بعمل متحضر في إحدى جهات ولاية عنابة تمثل في حراسة المناطق خلال الفترات الممنوعة للصيد بتجنيد كل الصيادين فأصبح أصحاب القطاع هم الحريصين عليه، وهي مبادرة ممتازة حتى لا تنهب هذه الثروة وتهدر.

وفيما يخص المهنة والمهنيين دائما فإن وضعية الصيادين والمتعاملين والمستثمرين في القطاع مزرية ويجب تحسينها، وقد أنشأنا لذلك صندوقا يسمى صندوق الصيد والموارد الصيدية لكن رصيده ضئيل ولا يفي بالحاجة، وأسجل أمام اللجنة والسادة النواب الأفاضل ضرورة مضاعفته؛ إذ من غير الممكن أن أتكلم على كل القدرات والإمكانات وكل ما يستطيع أن يقدمه هذا القطاع بطوله الساحلي الذي يفوق 1200 كلم وكل ما نريد القيام به في مستوى الولايات الداخلية من استثمار في الموارد المائية في الوقت الذي يخص لهذا الصندوق مبلغ 30 مليون دج؛ فهذا مبلغ مشروع أو مشروعين صغيرين. هناك أيضا إجراءات تحفيزية وضعناها في مستوى اللجنة وأظن السادة النواب واعون ضرورة الدعم المعنوي والتحفيزي، لأننا عندما تحدثنا مع الصيادين وحسنناهم بحتمية التنظيم والوعي وجدنا أنهم ينتظرون في المقابل أدنى التفاتة من الإدارة. فماذا قدمنا لهم في المقابل؟ فحتى الدعم منعدم .

وأعود إلى الحديث عن التربية السمكية التي أهلت الصين التي تضم أكثر من 1.200.000.000 نسمة للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي عن طريق إنتاج الأرز والسمك، ومعروف عند اختصاصي التغذية أن طبق الأرز والسمك كامل ويحتوي على كل العناصر الغذائية التي يحتاج إليها الفرد.

كما وصلت دول أخرى منها العراق الذي ذكرته سابقا بفضل التربية السمكية إلى تحقيق نتائج رائعة، وبإمكان قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية إن أولي الأهمية والمكانة اللتين يستحقهما أن يساهم بقوة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الآلاف من مناصب الشغل زيادة على توفير مداخيل مستديمة بالعملة الصعبة خارج المحروقات، لأنه استطاع في السداسي الأول ومن خلال عمليات بسيطة أن يوفر أكثر من 1200 منصب شغل.

وقد لخصت، شخصيا، وضعية هذا القطاع الهام والإستراتيجي والواعد في جملة واحدة هي: "لقد أدارت الجزائر ظهرها للبحر" وهي اليوم والحمد لله، تريد الرجوع إليه وإلى كل الموارد المائية بذكاء وحنكة وحكمة وعقلانية ونظرة اقتصادية تحترم المقاييس العلمية والجانب الأيكولوجي المتمثل في المحافظة على المحيط.

إن وزارة الصيد والموارد الصيدية في مرحلة تأسيس في كل المستويات، فقد فتحت اليوم ورشة كبيرة تتطلب دعما للوقوف على أقدامها وتقديم هذه الثروات للجزائر على طبق من ذهب، إن شاء الله.

إذن، تتأسس هذه الوزارة اليوم بخطوات ثابتة ورزينة، وكما تعلمون، تتطلب مسألة التأسيس العمل وفق قواعد محكمة وناجعة مع الأخذ بتجارب غيرنا، والحمد لله أن تجارب غيرنا السلبية والإيجابية كثيرة سواء لدى جيراننا أو لدى الدول المتفوقة في هذا المجال، وسننطلق من حيث انتهت وليس من حيث بدأت هذه التجارب الناجحة لتفادي كل الأخطاء والهفوات وتشمين كل الإيجابيات التي سبقنا غيرنا إليها.

- محطة لصناعة الثلج بإمكانية خمسة (5) أطنان في اليوم.
ونحن نشجع الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي في إطار الشراكة في مجال صيد - سياحة وفي كل المرافق التي يمكن أن يتوفر عليها الميناء، إذ يعد القطاع عذريا من ناحية الاستثمار سواء في أسطول الصيد البحري أو في المنشآت والمرافق والمؤسسات الموجودة في الميناء، منها هياكل التبريد والتصبير والتصدير وأماكن صناعة أو بيع عتاد الصيد البحري ومرافق الصيانة وصناعة الزوارق، وسنقدم كل التحفيزات والتشجيعات والتسهيلات.

لدي ملاحظة على العمل في هذا الميناء وباقي الموانئ، وهي أنه يجب أن تكون لدينا نظرة إستراتيجية وعقلانية واقتصادية ونراعي البعد الايكولوجي وأن تكون متبوعة بمشاريع من شأنها تخفيف الضغط عن الموانئ الأخرى، فعندما ننجز ميناء شطايبي مثلا يجب أن يفهم أصحاب المهنة أنه لا بد أن نخفف الضغط عن ميناء عنابة، ودون ذلك سنحتاج دوما إلى توسيع الموانئ في المدن الكبرى. وبهذا الصدد لدينا مشاريع إنجاز موانئ للصيد البحري عددها 11 ميناء الهدف منها تخفيف العبء عن موانئ المدن الكبرى التي تشهد اكتظاظا.

أما فيما يخص الشرط الثاني المتعلق بتزويد ميناء شطايبي والجهات المجاورة له بالقوارب الصغيرة الموجهة إلى الصيد في المناطق الوعرة فقد تطرق إلى هذا الأمر الهام برنامج قطاع الصيد والموارد الصيدية ومشروع القانون الذي سيعرض على البرلمان، كما تكلمنا مع السيد وزير التضامن الوطني في الأمر وسنعمل على الاعتناء بالعائلات العريقة في الصيد البحري والموجودة على طول الساحل الجزائري مع تكوين شبابها، وسنبحث عن كيفية إدماج العائلات الفقيرة منها ضمن مخطط وطني وستساعدنا في ذلك وزارة التضامن الوطني، وهي مشكورة.

وفيما يخص القوارب الصغيرة نحن نعمل من خلال برنامجنا على إدماجها ضمن القوارب الصغيرة الممنوحة

لذلك أطلب من اللجنة الموقرة أن تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي تقدمنا بها هذا المجال نظرا إلى أهميتها في النهوض بهذا القطاع.

3- إعادة الاعتبار إلى الاستغلال عن طريق التنظيم والتشريع وتشجيع الاستثمار، ونذكر بوجود مشاريع هامة وإقبال كبير للاستثمار في القطاع، لكننا نرفض أن يتم ذلك بطريقة عشوائية وفوضوية بل ينبغي أن يتم في إطار منظم وعقلاني واقتصادي ينفع المواطن الجزائري والدولة الجزائرية.

وفي إطار الشراكة هناك مشاريع هامة تنتظر الحد الأدنى من الدعم والتحفيز لبدء الاستثمار.
وتتم إعادة الاعتبار إلى الإستغلال أيضا عن طريق تشجيع التكوين والبحث العلمي، وسيسمح مشروع قانون الصيد والموارد الصيدية الذي سيعرض على البرلمان قريبا، إن شاء الله، بالتكوين والبحث العلمي في هذا المجال الحيوي والاقتصادي الهام على غرار باقي دول العالم.

هذا باختصار الرد الذي أردت تقديمه على الإطار العام وأرد الآن باختصار على ما جاء في سؤال السيد الفاضل بخصوص ميناء شطايبي والقوارب الصغيرة الموجهة إلى الصيد في المناطق الوعرة.

لقد زرنا ميناء شطايبي وعيناه، وهو ميناء هام في موقع سياحي إستراتيجي وسط مناظر خلابة، وأخذناه بعين الاعتبار في إطار مشروع صيد بحري - سياحة قصد تهيئة كل الساحل الجزائري ودمجه مع المشاريع السياحية ومنح مشاريع الصيد البحري قيمة إضافية ضمن البعد السياحي.

كما حظي هذا الميناء في إطار برنامج الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية (فيدا) بما يأتي:

- ورشة صيانة.
- مخزنا ومكانا لبيع عتاد الصيد البحري وقطع الغيار الخاصة بالصيد البحري.

التساؤلات المطروحة متمنيا أن تكون إجابتي وافية. وأبدأ بمجال التراث التاريخي والثقافي، هذا المجال الخالد والمخلد. وفيما يتعلق بموضوع المتاحف الذي تساءل عنه الكثير من الإخوة النواب أقول، إن الوزارة لديها 21 متحفا عبر التراب الوطني، منشأة بمرسوم وتؤدي دورها المتمثل في استقبال طالب المعرفة التاريخية والرواد والزوار، ويلقى العديد منها لاسيما الموجودة بالعواصم الولائية إقبالا واسعا للجمهور خاصة الشباب (تلاميذ وطلبة) مما يؤكد اهتمام الشباب وإقدامه على طلب المعرفة والإلمام بتاريخه الوطني.

وللوزارة عشرة متاحف في طور الإنجاز بعضها في المرحلة الأخيرة وبعضها ماتزال في بدايتها، وهي منتشرة في قسنطينة، سطيف، الأغواط. غرداية، عنابة، البويرة، برج بوعريريج، تبسة، عين الدفلى، باتنة، وقد سجلت مصالح الوزارة عشرة متاحف ولائية للدراسة لدى مصالح التخطيط وتنتظر موافقتها على بقية المراحل حتى يكتمل مشروع إنجازها بولايات: ميله، معسكر، بجاية، سيدي بلعباس، غليزان، أم البواقي، بشار، المسيلة، سعيدة، عين تموشنت، بالإضافة إلى مشاريع الجمعيات التاريخية والثقافية التي انتهت الدراسات بشأنها وتنتظر عملية الإنجاز المقترحة موافقة مصالح التخطيط، ويتعلق الأمر بخمس جمعيات تاريخية كبرى.

أما فيما يتعلق بالأسئلة الواردة بخصوص تدريس تاريخ الثورة التحريرية، لعلمكم أيتها السيدات، أيها السادة النواب المحترمون، فإن وزارة المجاهدين عقدت اتفاقيات مشتركة مع وزارات عديدة تقضي بالتنسيق والتعاون لتدريس التاريخ الوطني وهي وزارات التربية الوطنية، التكوين المهني، الشؤون الدينية، الشباب والرياضة، الإتصال والثقافة، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات، السياحة والصناعات التقليدية، وقد زودتها وزارتنا بإصداراتها العديدة من كتب ووثائق ونشرية تناول مواضيع التاريخ الوطني من مختلف الزوايا والجوانب كمرجعية للاستئناس بها في تعميم المعرفة التاريخية وتنوير الأجيال بقيم ومآثر الثورة، هذا عن الجانب التاريخي والثقافي.

في إطار مشاريع الدعم الخارجي، ونريد أن نحفز هذا الملف التحفيز الكامل من الجانب الجزائري حتى نصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

وأشكر أخيرا الأخوات والإخوة أعضاء البرلمان بغرفتيه على الاهتمام الذي أولوه هذا القطاع وعلى الحضور المميز خلال كل لقاءاتنا وزياراتنا الميدانية، فلهم مني تحية خاصة ومميزة على الذوق الرفيع والعمل التحسيسي والميداني الذي قاموا به، وقد مكن التنسيق والاستشارة الدائمة من حل الكثير من الإشكاليات والمشاكل الموضوعية الموجودة، ونستطيع معا تحقيق أهداف هامة. كما أشكر جميع الإخوة النواب وأخص بالذكر أعضاء لجنتي الفلاحة والصيد البحري للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التنسيق والعمل المتواصل، ولنا موعد مع مشروع قانون الصيد والموارد الصيدية وسنعمق النقاش ونذكر بالأهمية التي يجب أن يحظى بها القطاع ونركز على الدعم الذي يجب أن يقدم له باعتباره خزان مناصب الشغل والثروة ودافع عجلة الاقتصاد الوطني والجزائر إلى الأمام. ولنعمل جميعا من أجل الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المجاهدين، فليفضل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

زملائي الوزراء،

الحاضرين في هذه الجلسة،

يسعدني أن أقف أمامكم وكلي عرفان بالعناية التي تولونها للمجاهدين وذوي الحقوق، شاكرا لكم جزيل الشكر هذا الاهتمام النابع من صدور ممثلي شعب أبي نسج أعظم ملحمة في التاريخ الحديث، وسأجيب عن

الاعتراف تقدم بأشكال وأساليب مختلفة تجاوزت في بعض الأحيان حدود الضوابط القانونية ويتذرع أصحابها باعتبارات اجتماعية لا علاقة لها بشروط العضوية والمشاركة في ثورة التحرير، مثال ذلك ربط الحصول على العضوية بضيق حالهم وكثرة عيالهم وتفشي البطالة بين أفرادهم وما إليها، كما أنهم لا يفتنون من أجل نيل مبتغاهم يرسلون جهات عديدة في الدولة قد تصل في بعض الأحيان إلى درجة الإحراج.

وقد وردت في الأسئلة الإشارة إلى رفض الملفات بحجة عدم اجتماع لجنة البت في العضوية، مع العلم أن الرفض لا يعني لجنة البت في العضوية فحسب بل يعني أيضا لجنة الطعن، إذ لكل من يعتقد أنه لم ينصف الحق في اللجوء إلى الطعن القانوني.

أما بخصوص التكفل بملفات مجاهدي فيدرالية جبهة التحرير بأوروبا فإنه تطبيقا لمبدأ المساواة في التعامل مع ملفات الاعتراف يخضع هذا التكفل إلى نفس الإجراءات والضوابط السارية المفعول، ولم تأل الوزارة جهدا في متابعة الملفات من أجل إحقاق الحق لكل من يستحق، وعلى سبيل المثال فإن موضوع تيبازة الذي ورد ذكره في أسئلة الإخوة النواب والذي أسأل الكثير من الحبر على صفحات بعض الجرائد لم تهمله الوزارة إطلاقا بل تابعت منذ البداية وقامت بتحقيقات دقيقة وشاملة في كافة الملفات المعنية، وقد ثبت بالدليل أن ما نشر لم يخل من المغالطات حيث وجدنا أسماء ذكر أنها قدمت رشاو وتحصلت على الاعتراف، بينما هي في الحقيقة قد تحصلت عليه منذ السنوات الأولى للاستقلال، أي في الستينات والسبعينات. وحتى نكون على بينة من أمرنا فإن موضوع الاعتراف الذي مازال يطرح بهذه الصفة بعدما يربو على أربعة عقود يبعث على التساؤل بل على التعجب أحيانا. ولهذا اتخذت الوزارة إجراءات صارمة لوضع حد لهذا التماذي وذلك وفق جدول زمني محدد، وتقوم لجنة الاعتراف بدراسة كافة الملفات المتبقية وستنتهي منها في أقرب الآجال. أما الملفات الجديدة

أما في مجال الشؤون الاجتماعية فقد تكفلت الوزارة بهذا الجانب وأولته عناية خاصة نظرا إلى الحاجات المتنامية للمجاهدين وذوي الحقوق في هذا الشأن، فبالإضافة إلى مراكز الراحة الأحد عشر المستقبلية للمجاهدين والتي جهزت بالوسائل الضرورية وأطرت بكفاءات مختصة لدينا ثلاثة مراكز أخرى في طور الإنجاز بولايات: غرداية، عين تموشنت، تيبازة، وأربعة أخرى تمت الدراسات التقنية بشأنها وتنتظر موافقة المصالح المختصة لإنجازها وتوجد بأدرار، خنشلة، تاغيت، النعام. ولا يقتصر مجال الشؤون الاجتماعية على هذه المراكز بل يتعداه إلى خدمات أخرى كالتكفل الصحي والتقاعد والتكفل الاجتماعي عموما وما إليه.

وفي مجال الحماية الاجتماعية ورد سؤال عن تساوي النقطة الاستدلالية للمجاهدين الممنوحين من وزارة الدفاع الوطني والمجاهدين الممنوحين من وزارة المجاهدين. طبعاً هذا مجال اختصاص، فنحن نعمل في وزارة المجاهدين وفق مراجع وقواعد وضوابط قانونية، ونتعامل مع ملف كل مجاهد معطوب لدى وزارة المجاهدين بمقتضى هذه القوانين والضوابط القانونية ولوزارة الدفاع الوطني ضوابطها القانونية التي تتعامل بها، لكننا مستعدون لاستقبال هذه الملفات والتعامل معها.

هناك مجال آخر ورد سؤال بشأنه من أحد النواب، وهو مشكور، إذ علق على المبادرة الجيدة المتعلقة بإنشاء السجل الذهبي للشهداء وتمنى أن يعمم، ونحن نعدده خيرا أن الوزارة ستتكفل بهذا الموضوع وسنعمم السجل الذهبي للشهداء في كل بلدية.

نصل الآن إلى نقطة حساسة وأساسية جدا هي الاعتراف بالمشاركة الفعلية في ثورة التحرير التي كانت محل تساؤلات كثيرة من الأخوات والإخوة النواب لأشير إلى أنه بخصوص الاعتراف بصفة العضوية لأعضاء جيش التحرير وجبهة التحرير الوطنيين وكذا الطعون قد فصل فيهما المؤتمر التاسع للمنظمة الوطنية للمجاهدين المنعقد في شهر ماي سنة 1996 وقضى بعدم قبول طلبات الاعتراف الجديدة، ورغم ذلك بقيت طلبات

الذي يتضمنه.
وإننا ننتظر مساعدتكم لتحقيق ذلك، وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

لن أكلمكم على القطاع الذي أشرف عليه لأنني سأكلمكم فيه غدا، إن شاء الله، وسأتولى شرف الرد على المداخلات المتعلقة بقطاع الطاقة والمناجم نيابة عن زميلي وزير الطاقة والمناجم الذي يوجد في مهمة بالخارج.

لقد طرح في هذا القطاع تحديدا 26 سؤالاً يخص عددا هائلا من ولايات الوطن، وحتى لأثقل عليكم بالإجابة عن كل سؤال أعطيت تعليمة إلى إطارات هذه الوزارة لكي يرسلوا إلى جميع النواب من مختلف الولايات عن طريق الكتل البرلمانية للمجلس الشعبي الوطني الإجابات عن كل الأسئلة التي طرحوها في القطاع والتي تتعلق ببرنامج الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز، وهي تترجم الانشغالات الشرعية للمواطنين والمنتخبين بخصوص مواصلة هذا البرنامج.

وفيما يتعلق بالكهرباء الريفية بذلت الدولة جهودا معتبرة؛ لذلك، إذ خصص منذ سنة 1978 إلى يومنا هذا 50 مليار دج لبرنامج الكهرباء الريفية وأنجز 107 آلاف كلم من الشبكة لتزويد 1.350.000 منزل دون أية مشاركة مالية للمواطنين.

وقد وصلت النسبة الوطنية لإيصال الكهرباء خارج المساكن المتباعدة إلى 96%، وبذلك تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر إنتاجا للكهرباء في العالم.

التي تصل إلى الوزارة أو غيرها من مؤسسات الدولة بمختلف الوسائل والطرق فهذا أمر مفروغ منه ولا جدال فيه.

نأتي إلى آخر سؤال وهو خاص بقانون المجاهد والشهيد وتطبيقه، وأستسمحكم إن أطلت بعض الشيء في هذا الموضوع لأذكر أن المرجعية التاريخية لهذا القانون هي أدبيات أول نوفمبر ومقررات الدولة الجزائرية الحديثة، وهو يهدف إلى تكييف النصوص التشريعية المسيرة لقطاع المجاهدين وذوي الحقوق مع الواقع المعيش ويؤكد واجب الدولة في التكفل بهذه الشريحة بما يضمن لها كرامتها وحقوقها في عيش محترم باعتبار ذلك دينا على الأمة وواجبا على الدولة. ويخضع هذا القانون إلى حركة التطور العامة للمجتمع بما ينسجم والمعطيات المتنامية ويكرس قيم نوفمبر في حياة الأجيال المتعاقبة من خلال إحياء مآثر الثورة وتفعيل مادة التاريخ في البرامج التعليمية، ويعد هذا القانون خلاصة لما سبقه من القوانين في نفس المجال.

أما بخصوص تطبيقه لقد سبق لي على سبيل التذكير أن أجبت عن هذا الاستفسار الذي طرحه بعض الإخوة النواب في مناسبات سابقة، وأقول مرة أخرى إن القانون رقم 99-07 المؤرخ في 05 أفريل 1999 يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تسيير بمقتضاها شؤون المجاهدين وذوي الحقوق، إضافة إلى حماية التراث التاريخي والثقافي لثورة التحرير وصيانتته وترقية مجالاته.

إن العمل ضمن هذا الإطار لم يجمد ولم يتوقف والقانون المذكور يوجد حيز التطبيق في مجمله، إذ أن العديد من المواد التي جاء بها أو التي صيغت في شكل قانون كانت محل متابعة وتطبيق ويتضمن، كما تعلمون، 72 مادة جلها تنظيمية والقليل منها ينتظر صدور مراسيم تطبيقية هي محل اهتمام الحكومة إلى اليوم.

وقد جاءت هذه المواد تلبية لسد بعض الثغرات المسجلة في النصوص التشريعية السابقة وتجسيدها لتكفل الدولة بهذه الشريحة بما ينسجم وروح الدستور في نفس الإطار

بوعربريج، أعلمهم أن البرامج التي تم تسجيلها وبالنسبة المعلنة، أي 35٪ من مساهمات الجماعات المحلية ربما ستنجز كلية في السنة القادمة (2001) دون مطالبة الجماعات المحلية بأية زيادة على نسبة 35٪ التي ساهمت بها. صحيح أن الدولة لم تدفع حصتها لسنة 2000 إلا في شهر سبتمبر، مما لا يسمح لشركة سونلغاز ببدء الأشغال في الآجال المحددة في أغلب المدن التي دفعت مبلغ مساهماتها زيادة على مبلغ 4 ملايين دج الممنوحة لبرنامج التوزيع العمومي للغاز لسنة 2001. وستنطلق كل المشاريع التي دفعت حصتها المالية لشركة سونلغاز خلال السداسي الأول من سنة 2001، وحسب الاحتمالات ستنجز جميع المشاريع كما ذكرت وعلى التجمعات السكانية التي تستطيع دفع حصتها حاليا التوجه إلى مصالح سونلغاز لتسجيل طلبها، وأعلمكم أن نسبة شركة سونلغاز هي 35٪ حتى بالنسبة إلى تسجيل الطلبات الجديدة.

بالنسبة إلى تعهدات وزراء الطاقة السابقين فهي تبقى سارية المفعول، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن طريقة التموين الحالية تضر المدن البعيدة من قنوات الغاز بسبب الكلفة المرتفعة لشبكة الغاز مثل مدينة قصر البخاري التي ذكرها نائب مدينة المدية، فلا مساهمة الجماعات المحلية ولا حصة المواطنين تسمحان بذلك وهذا رغم الدفع بالتقسيط الذي تجيزه شركة سونلغاز، ولتكون عادلة شرعت وزارة الطاقة والمناجم في دراسة طريقة تمويل جديدة بهدف إعفاء الجماعات المحلية والمواطنين من تمويل الجزء المتعلق بالنقل قصد تزويد عدد أكبر من المدن وبالأخص تلك الموجودة في الهضاب العليا، وسيقدم للحكومة اقتراح في هذا السياق خلال السداسي الأول من سنة 2001 للمصادقة عليه.

بالنسبة إلى مركز توليد الكهرباء بجانت فقد انتهت فعلا أشغال الهندسة المدنية لكن يجب نقل المحركات من محطة توليد الكهرباء بأولف الذي سيتم خلال السداسي الثاني من سنة 2001 في انتظار إنهاء إنجاز مركز التوتير المرتفع الجديد لمدينة أولف.

وأعلن باسم القطاع أنه سيعرض على الحكومة في الأيام القليلة القادمة برنامج جديد ممتد من سنة 2001 إلى سنة 2005، ويمس جميع ولايات القطر وسيساهم في تنمية محلية دائمة، لاسيما في المناطق التي تعرضت كثيرا للإرهاب ويدعم التلاحم الاجتماعي ويسمح بتقليص الفارق داخل التراب الوطني وفيما بين الولايات، كما يهدف هذا البرنامج إلى تزويد 3600 مركز يجمع 176.200 منزل ويتطلب إنجاز 19.300 كلم من الخطوط الكهربائية، وستزود 16 قرية في ولايات أدرار وإليزي وتمنراست بالطاقة الشمسية وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بواحد وثلاثين (31) مليار دج. ويجدر التذكير أنه سيخصص في سنة 2001 غلاف مالي للكهرباء الريفية قيمته 4 ملايين دج، أي بزيادة 6٪ عن سنة 2000 وسيسمح ذلك بإنجاز ما يقارب 2860 كلم من الخطوط الكهربائية لربط 26.000 منزل جديد.

ورد بالنسبة إلى التوزيع العمومي للغاز 15 سؤالاً. وتتعلق هذه الأسئلة أساساً بالتأخر في انطلاق الأشغال ومشكل القرى التي لم تستطع أن تنال حصتها من التموين بهذه المادة الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التوزيع العمومي للغاز المبرمج بين سنتي 1995-1999 الذي هو في طور الإنجاز، كان يهدف في البداية إلى تزويد 134 مدينة وتموله، كما هو معلوم، الدولة والجماعات المحلية ومساهمة المواطنين وشركة سونلغاز. وأمام الصعوبات التي لقيتها الجماعات المحلية والمواطنون في دفع حصصهم المالية والتي أدت إلى التأخر في مدة إنجازهم إلى ما يقارب السنتين فإن وزارة الطاقة والمناجم وحتى لا يعرقل إنجاز هذا البرنامج قررت في فيفري 1998 فتح القائمة إلى كل مدينة قريبة من قنوات الغاز وتتوفر على التمويل الضروري، وسيسمح هذا الإجراء بانطلاق جديدة لإنجازه وقد زودت حالياً 60 قرية بالغاز و23 قرية في طور التزويد.

وبخصوص ما تعرض له الإخوة النواب من تيارت وبرج

- 1 - إعادة تكوين احتياطي غاز البوتان السائب والمكيف.
- 2 - رفع احتياطي الوسائل من قارورات الغاز.
- 3 - زيادة تزويد غاز البوتان السائب انطلاقا من البليدة لضمان الإنتاج لمركز التعبئة في مرحلة الطلب الحاد.
- 4 - إعادة توجيه وسائل نفضال للتزويد لفائدة هذه الولاية.
- 5 - البيع المباشر لهذا المنتج للمستهلكين.
- 6 - حث السلطات المحلية المتعاملين الخواص على نقل غاز البوتان وإنشاء نقاط بيعه
- 7 - وضع برنامج تزويد الولاية بغاز البوتان أثناء الفترة الشتوية بصفة خاصة.
- 8 - إنشاء خلية أزمة لمتابعة توزيع غاز البوتان في الشتاء في هذه المنطقة بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي تقدم به السيد شعواطي من ولاية المدية عن تخفيض أسعار المواد البترولية للفلاحين. يستفيد الفلاحون مساعدة مالية في الهكتار للتزود بالطاقة الكهربائية والغازول لأربعة أنواع من المزروعات، أما فيما يخص مستودع قصر البخاري فبعد التخريب الذي تعرض له تتكفل مؤسسة نفضال بتغطية حاجات هذه الجهة بصفة منتظمة انطلاقا من مركز التعبئة بزوييرية والفرصة متاحة للمستثمرين الخواص لإنشاء أماكن تعبئة الغاز والتخزين في مستوى هذه الولاية وهذه الجهة بصفة خاصة.

بالنسبة إلى السؤال الذي طرحته السيدة لويزة حنون والمتعلق بتقديم توضيح عن القرض الذي تحصلت عليه سوناطراك من الشركة العامة الفرنسية دون ضمان الدولة وقيمتها 100 مليون أورو مرتبط بالشراء، أي شراء سوناطراك معدات فرنسية، وتتبع هذا النمط من القروض الكثير من البنوك. وعن ضمان الدولة فهو قرار سياسي يجبر المؤسسات على اللجوء إلى العلاقات التجارية البحثة دون إشراك الدولة وتبقى هذه المؤسسات صاحبة حق والتزامات إزاء البنوك ولا علاقة لها بالقرار السياسي للدولة. هذه إجابة مقتضبة حاولت فيها أن ألم بأهم

وحتى لا أطيل عليكم سأرد باختصار على الأسئلة المتبقية وأبدأ بنشاط توزيع المواد البترولية الذي كان محط أسئلة كثيرة.

يعرف نشاط توزيع المواد البترولية إقبالا لا بأس به منذ صدور المرسوم التنفيذي 97-435 المؤرخ في 17 نوفمبر 1997. وقد اعتمدت وزارة الطاقة والمناجم أكثر من 269 مشروعا موزعا كالتالي:

- مراكز تعبئة قارورات غاز البوتان: 19 مركزا.
 - مراكز تخزين الوقود وتوزيعه: مركز واحد.
 - محطة الخدمات: 182 محطة.
 - محطة توزيع سيرغاز: 67 محطة.
- وستسمح هذه النتائج في المدى المتوسط بإحداث منافسة وبالتالي تحسين أداء الخدمة.

بالنسبة إلى السؤال الذي تفضل به السيد معاشو بومليك من ولاية سيدي بلعباس والمتعلق بنقص محطات سيرغاز في هذه الولاية، توجد في ولاية سيدي بلعباس حاليا حوالي 6 محطات توزيع البترول المميع وقودا من مجموع 37 محطة حيز النشاط، وتحتاج الولاية إلى 12 محطة توزيع سيرغاز. وقد ضبطت وزارة الطاقة والمناجم في برنامج عملها ترقية هذا المنتج على أنه الاستثمار الذي يكلف به المستثمرون الخواص في إطار فتح نشاطات توزيع المواد البترولية، واعتمدت شركة سونلغاز ثلاث محطات توزيع في هذه الولاية.

أما بخصوص التمويل فقد اتخذت مؤسسة نفضال كل الترتيبات الضرورية لتحسين تزويد محطات هذه الولاية.

بالنسبة إلى السؤال الذي تقدم به السيد عبد القادر كويني من ولاية المدية والخاص بالترتيبات المتخذة لتموين الولاية بغاز البوتان خاصة في فصل الشتاء فقد تمت دراسة هذا الموضوع يوم 28 أكتوبر 2000 أثناء لقاء جهوي مع كل المتعاملين في هذا النشاط واتخذت قرارات ملموسة منها على الخصوص:

والصحف سترون أنني أزور كل يوم ولاية معينة وقد وضع فينا السيد رئيس الجمهورية الثقة وعيننا في هذه الحكومة لكي نخدم البلاد ولدي علاقات طيبة مع كافة النواب في مختلف الأحزاب، وكان من الضروري أن أقف عند هذه النقطة حتى أرفع اللبس.

قلت، إن الملاحظات كانت في محلها وتعرضت كلها تقريبا إلى ظاهرة الفقر وإلى الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء والتهميش، وإذا تصفحنا برنامج السيد رئيس الجمهورية نجده يتحدث عن ذلك.

تساءل بعض النواب عن سبب كلامنا عن الفقر في الجزائر.. إن الجواب بسيط. لو تتبعتم الحملة الانتخابية لألشور وبوش في أول دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية لوجدتم أنهما يتكلمان في برنامجهما عن الفقر، فمثلما نتكلم عن عولمة الاقتصاد هناك عولمة الفقر، فالفقر موجود في العالم بأسره وموجود أكثر في الجزائر. وقد زرت ولايات بوسعادة وتسمسيلت وخنشلة وسوق أهراس وأم البواقي ومعسكر فوجدت الفقر فيها منتشرا بكثرة نتيجة عدم توزيع الثروات توزيعا عادلا وكذا سوء التسيير، ونحن لا نخجل من ذلك. وبمبادرة من السيد رئيس الجمهورية تلقيت ملفا عن ظاهرة الفقر قبل أن أنصب وزيرا، ثم كلفنا كوزارة بتحضير الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء والتهميش وإعداد برنامج للمصادقة عليه خلالها، وسنمكنكم منه باللغات الثلاث: الوطنية، الإنجليزية، الفرنسية. وقد تمت دعوة المجلس للمشاركة فيها بصفة رسمية. وقد صادق على هذا البرنامج 1200 مشارك هم، جزائريون (الحكومة لأن رب البيت في هذه البلاد هو الدولة، برلمانيون، خبراء، جامعيون، والمجتمع المدني، 211 جمعية، وألححت شخصيا على أن تمثل كل الولايات عن طريق المجتمع المدني بجمعيتين أو ثلاث جمعيات أو أربع) زيادة على هذه الجمعيات الوطنية التي لا تحمل من إسمها أحيانا إلا العنوان شارك العنصر الأجنبي ممثلا في المؤسسات الدولية بعدما اتصلت شخصيا بالبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية

التساؤلات التي تعرض لها السيدات والسادة النواب بشأن هذا القطاع. أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم به وإلى أن أجيئكم بشأن القطاع الذي أشرف عليه، شكرا سيدي الرئيس، شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المكلف بالتضامن الوطني.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

شكرا السيد الرئيس.

سيداتي، سادتي نواب المجلس الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كان القطاع المكلف بالتضامن الوطني موضوع تدخلات وملاحظات عديدة تفضل بها السادة النواب أذكر منهم: عبد الرزاق مفتاحي، محمد بوعسة، عبد الناصر بن أم هاني، مجيد بوجمعة، عبد القادر شقو، محمد عزوز، جمال الدين فرج الله، حسن عريبي، قاسي رجدال، كحل السنان من ولاية ميله، عبد القادر كويني، الهاشمي مولاي، أحمد بيوض، محمد صالح براهيم، عبد الرحمن منصور، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة النهضة، فتيحة بوشامة، نور الدين مراو، مصطفى بن محمد، رابع بلعربي، أحمد ما موني، لخضر لسهل، حملاوي عكوشي، عبد الحق بومشرة، ميلود طيب باي، محمد المختار طرابلسي، الطيب بلدي، أحمد بلغراس، خلواتي صحراوي من النعامة، وكانت في محلها بما فيها احتجاجات الزميل من النعامة الذي أعلمه أنني استقبلت نواب النعامة في مقر الوزارة وشرحت لهم الوضع قبل أن أزورها والبيض وتفهموه، ولدي معهم لقاء آخر بعد ظهر اليوم في الوزارة. هناك ظروف طارئة ورغم ذلك عندما وقعت فيضانات أرسلنا أدوية بيطرية لمعالجة الماشية وإذا قصرنا، فأنا آسف، وأرفض أن يستغل البعض ذلك في مهرجانات وبهاجموا الحكومة ويتهموا الوزير بالجهوية. أنا وزير الجمهورية، وزير النعامة وتيزي وزو وتمنراست والطارف والمدية، وإذا تتبعتم تنقلاتي عبر التلفزة

تساءل بعضهم عن سبب عقدنا لقاءات جهوية في وهران، عنابة، العاصمة مع المجتمع المدني. وعن سبب دعوة الخبراء الأجانب ونحن لدينا خبراء. نعم، عندنا خبراء ولكن على حد قول السيد رئيس الجمهورية "لسنا الأفضل في العالم" فهناك أشخاص لديهم خبرة وحضروا برنامجا لمكافحة الفقر في بوليفيا والبيرو والبنغلاديش بواسطة القروض الصغيرة التي يمنحها بنك الفقراء، ومؤسسه كان موجودا معنا، ولم يقدم هؤلاء خبراتهم إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بقصر الحكومة فحسب بل قدموها في عنابة، سوق أهراس، أم البواقي، قسنطينة، تيزي وزو، المدية، سيدي موسى، بن طلحة، الرايس، الرمكة، الغزوات، البلونتور بوهان حيث قضوا أسابيع مع المواطنين والمجتمع المدني والمنتخبين المحليين.

إن الإستراتيجية التي صادقت عليها الندوة هي إستراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات (2001-2005) وتشمل خمسة برامج وطنية.

وقد تساءل بعضهم عن سبب عدم دعوة كل الولاية. لقد أرسلنا الدعوات إلى 15 واليا ولا نستطيع أن تأتي بكل الولاية إلى الندوة لكن كل الولايات معنية بهذا البرنامج وتوجد خمسة برامج وطنية منها برنامج يتعلق بالقرض المصغر الذي تكلم عنه زميلي وزير العمل والحماية الاجتماعية وبرنامج تطوير الفلاحة والريف وبرنامج تكوين الشباب وبرنامج الصحة، وكيف نمكن الفقير من اقتناء سكن في إطار برنامج سكن للفقراء.

وقرر الخبراء اختيار خمسة برامج نموذجية هي: الرمكة بغليزان التي حطمها الإرهاب، البلونتور بوهان وهو حي خارق للعادة إذ كان حيا فأصبح مدينة يقطن بها 120 ألف ساكن، ويمكن القول إن حي البرونكس بنيويورك أحسن منه، الرايس، بن طلحة اللذان حطمهما الإرهاب، أم البواقي والجازية التي حطمها الإرهاب كذلك و 90٪ من سكانها دون عمل، بلدية سيدي فرج بسوق أهراس. كل هذه الأحياء ستمولها المؤسسات الدولية لإعادة بناء

والاقتصادية والصناديق العربية للكويت وأبو ظبي والسعودية واللجنة الأوروبية والصندوق الدولي للتنمية الريفية والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة . وستجدون المعلومات اللازمة في الوثيقة التي سأرسلها إليكم، فلأول مرة في العالم حضرت في ندوة كهذه كل وكالات الأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة العالمية للصحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة و (H. C. F) وحضرها 103 مشاركين وخبراء ، كما كان حضور الوفود قويا مثل وفدي اللجنة الأوروبية والبنك العالمي.

ويسأل الزميل بلدي ، أقول الزميل لأنني كنت نائبا وأدرك ما تواجهونه في الميدان: لماذا عقدت هذه الندوة؟ إن هذه الندوة هي مبادرة من السيد رئيس الجمهورية وما نحن إلا جنود نطبق، وقد طبقتها بقناعة لأن ما رأيته في الميدان يحث على البكاء، وأنتم تعرفون الوضع أحسن منا.

تكلمت بعض الصحف عن تكلفة الندوة التي لم تتجاوز إلى حد الآن 8 ملايين دج، ورغم أننا انتظرنا 400 مشارك، جاءنا 1200 مشارك وتكفلنا بتذاكر سفرهم وإقامتهم بفندقي الرياض ومزفران، وعندما كلفنا السيد رئيس الجمهورية بتنظيم الندوة وتحضيرها أجرينا حوارا في مستوى الوزارة مع الإطارات ثم مع 24 وزارة شاركت في التحضير، وبعدها مع المؤسسات الجزائرية كالديوان الوطني للإحصائيات، (CDAP)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، ثم مع الجامعيين من البليدة وبجاية وقسنطينة ووهران وباتنة الذين ساعدونا في تحضير الوثيقة.

أما فيما يتعلق بالأجانب فتكفل بنفقات مشاركتهم البالغة 100 ألف دولار البنك العالمي وجاءوا من كندا وبنغلاديش وإيطاليا وبروكسل والولايات المتحدة الأمريكية.

لدراسته والتعامل معه في ضوء ما ذكرنا وستتكون في كل ولاية ما يسمى خلية المتابعة، لأنه لا يمكن أن يكون هناك برنامج دون متابعة ومساهمة النواب هامة جدا في هذا الميدان.

هذا بصفة عامة ما أردت توضيحه فيما يتعلق بهذه النقطة التي تدخل بصدها كل النواب تقريبا، وأنا مستعد لاستقبال أي نائب من المجلس لتزويده بأية معلومات إضافية وللعمل معا.

بالنسبة إلى سؤال السيد مجيد بوعسة والمتعلق بالتعويض لعائلات ضحايا الإرهاب فقد خصصنا في ميزانية صندوق التضامن نسبة 22,5٪ وكل المداخيل الأخرى للصندوق إلى ضحايا الإرهاب. زيادة على هذا أبرمنا عقدا مع مركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج وندفع كل سنة مليارين لمعالجة عائلات ضحايا الإرهاب التي تعرضت إلى صدمات.

طلب السيد مجيد بوجمعة بذل كل الجهود بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، وقد أبرمت الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني اتفاقية مع وزارة الشؤون الخارجية لتجنيد كل الطاقات الموجودة في الخارج بما فيها الجمعيات الوطنية الجزائرية.

سأل السيد صالح عسلة عن ولاية ميلة. إن ولاية ميلة مدرجة في البرنامج شأنها شأن كل الولايات.

بالنسبة إلى سؤال السيد محمد صالح براهيم المتعلق ببجاية وسطيف، فقد سبق لي ولزميلي وزير السكن أن زرنا كل القرى والمداشر التي مسها الزلزال ببجاية وبني ورتيلان ولاحظنا في الميدان تطبيق الالتزامات الرسمية التي وعد بها السيد رئيس الحكومة للتكفل بكافة العائلات التي مسها الزلزال ببني ورتيلان وبني معوش، وقد زرنا هذه المنطقة الجبلية فوجدنا كل القرى صغيرة ومعزولة عن بعضها بعضا، وأرسلنا أمس الخيم واليوم الأغطية وتجاوزنا مع سكانها الذين تركناهم بخير بعدما

المدارس، السكنات، الطرق، وكل المرافق الاجتماعية. أما البرامج الوطنية فتمس كل الولايات وتتعلق بالسكن وعلى النواب مشاركتنا في تطبيق هذا البرنامج.

وقد نصبت في مستوى الوزارة يومين بعد المصادقة على البرنامج وبموافقة السيد رئيس الحكومة ما يسمى خلية المتابعة والتقييم المتواصل لتطبيق هذا البرنامج.

تكلم بعضهم عن الأرقام وعن 14 مليار دولار. أنا لم أقل إننا أنفقنا 14 مليار دولار من خزنتنا، وبعد أن يجري الخبراء التقييم الإجمالي سنوافيكم بالوثيقة للاطلاع على برامج السكن ومناصب العمل والقرض المصغر والصحة.

إذن، يشمل مبلغ 14.700.000 مليار دولار موارد وطنية بدأنا بها وقروضا من مؤسسات دولية، وقد أجرينا على هامش الندوة محادثات رسمية مع وفد البنك الدولي ووفد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووفد صندوق النقد الدولي الذي صرح لنا أن ليس لديهم قروضا لكن لديهم قناعة لما رآه من مشاركين في الندوة، حيث حضرها المجتمع المدني والدولة والوزراء مشكورين، ونشط لأول مرة 25 وزيرا الورشات والجلسات الإعلامية وأعربوا عن استعدادهم لفتح الاعتمادات المالية.

كما استقبلنا وفد البنك العالمي ثانية ليقدم إلينا قروضا مقابل منحه برامج المشاريع المعقدة. واستقبلنا وفود برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والصناديق، بمعنى أنه يوجد الآن تبادل وعولمة الفقر، فهذه الوفود لم تقدم إلينا المساعدة لسواد عيوننا بل لأنها متخوفة من الفقر، إذ قال كامديسوس قبل مغادرته صندوق النقد الدولي:

nous ne voulons pas de "boat people" en méditerranée

فالفقر مثل المرض المعدي، فمن الممكن أن يعديهم وينتشر عندهم. ولهذا توصلت الندوة إلى هذه النتيجة المرضية جدا وشاركت فيها الدولة والمنظمات غير الحكومية والأجانب، وسنرسل البرنامج إلى النواب

أنها تحصلت على مبلغ عشرة آلاف دولار من الخارج بغرض تحضير جمعيتها الوطنية وحسابها مجمد، وهذا يعني أن المال وضع في حساب خاص.

وعليه، مادمت وزيرا في هذه الحكومة لن أقبل أن تتحصل الجمعيات على المال على حساب البلاد ولا بد أن ننظر من أين يأتي المال ومن يحصل عليه. وإن كان بعضهم يعملون بهذه الطريقة وبيعون بلادهم من أجل 50 دولارا، فأنا أرفض ذلك. وإذا كان لبعضهم علاقات مع الخارج فليتم لا نطلع عليها بصفتنا حكومة ودولة؟ وبصفتنا كذلك لن نترك المال يدخل دون مراقبة خاصة ونحن نعرف أن المنظمات الأجنبية غير الحكومية تعمل كلها في إطار معروف، ففي الولايات المتحدة معروفة وفي فرنسا معروفة وفي إنجلترا معروفة وفي بلجيكا معروفة ولن تقدم لك 50 ألف دولار لسواد عينيك! وأنا أتحمّل المسؤولية بصفتي وزيرا ومادمت شريكا للجمعيات النوعية الإنسانية والله لن يدخل فلس واحد دون مراقبتي، وإذا أراد السيد بلدي فسأزوده بالمعلومات الكافية وأبين له أن هذه المراقبة تندرج في إطار سلطة الدولة.

ولدينا فكرة عن بعض الجمعيات في الخارج، فعندما شاركنا في مؤتمر بكين زائد خمسة في نيويورك بالأمام المتحدة وجدناها متكفلا بها تكفلا كاملا. والله، الوزير نفسه ليس لديه نفقات المهمة مثلها! لكن أن تريد إدخال أموالها عن طريق الجمعيات وتسوس البلاد فهذا غير مقبول تماما.

الأخ خلواتي صحراوي سأستقبله فيما بعد. وأود في الأخير أن أتطرق إلى العلاقات بين الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والنواب. أنا مطلع على ما تواجهونه في الميدان؛ إذ منذ عشرين سنة وأنا منتخب، قضت منها خمس سنوات ونصفا في المجلس الشعبي الولائي وعشر سنوات في المجلس الشعبي الوطني وثلاث سنوات في المجلس الوطني الانتقالي. وأبواب الوزارة مفتوحة أمامكم.

ساعدتهم الحكومة، وكم تمنيت لو كان النواب معنا، فلم يحضر معنا إلا نائب واحد في بني معوش ولم يصحبنا إلى بني ورتيلان. وإننا حاولنا قدر الإمكان المساعدة ولدينا التزامات رسمية دخلت اليوم حيز التطبيق.

سأل السيد رئيس المجموعة البرلمانية لحركة النهضة عن قضية الوقف والتضامن الوطني. إننا بصدد محادثات مع زميلي وزير الشؤون الدينية فيما يتعلق بالزكاة لكي تستغل في إطار التضامن الوطني، وحتى لا تكون هناك انحرافات بودنا تحصيل الزكاة للقضاء على ظاهرة الفقر بسهولة.

قال السيد مصطفى بن محمد من حزب العمال إن وزير التضامن هو وزير الفقراء وأنا أعرف السيد مصطفى وهو يعرفني جيدا، لقد تحدثت معه في حزب الشعب الجزائري قبل سنة 1954 وإذا قال إنني وزير الفقراء، فلا بأس وهي ليست إهانة، بالعكس أنا فخور بتمثيل الفقراء ولا عيب في ذلك، لكن أن تأتي هذه الندوة بمنظمة العفو الدولية فذلك ما لانقبله لأن رئيس الجمهورية قرر فتح أبواب الجزائر إلى كافة المنظمات غير الحكومية.

بالنسبة إلى نواب ولاية النعامة الذين سأستقبلهم فيما بعد فقد تأسفت لديهم وتفهموا الوضع.

تساءل السيد طرابلسي عما إذا دعونا الفقراء إلى الندوة؟ نعم، شارك الفقراء في الندوة بصفة غير مباشرة وتناقشنا معهم ومع الخبراء، وعموما هناك خمسون رئيس بلدية فقيرة تعاني عجزا شاملا وكاملا.

تكلم السيد بلدي عن نقطة مهمة جدا تتعلق بالمنظمات غير الحكومية والمساعدات المتأتية من الخارج. أعلن رسميا الآن مادمت وزيرا في هذه الحكومة وهذه الجمهورية أنه لن يدخل فلس واحد دون أن أراقبه، وقد استقبلت قبل ثلاثة أيام جمعية لها علاقات مع الخارج ولا أذكر اسمها لأنه موجود في الجرائد وحسابها مجمد لأسباب اطلعت عليها ودعوتها إلى الوزارة، حيث وجدت

حالة يرثى لها وأعلم أن وزارة الصحة لا تملك إمكانيات.

كما اضطررت إلى تقديم مساعدة مماثلة إلى ديار العجزة، وبالرغم من أن هذا التدخل قد يقلق بعضهم إلا أنني أرى أننا نتجاوز ذلك بصفتنا وزراء ونتعاون فيما بيننا، وهكذا إذا ما قدم أي قطاع مساعدة إلى قطاع آخر تقبل لأنها في الصالح العام.

وبالنسبة إلى السكن التطوري في عين الدفلى الذي تدخل بشأنه أحد النواب قائلًا: إن الوزيرة وعدتنا والوزير الحالي لم يف بالوعد فلم أجد أي ملف عنه. لقد ذهبت إلى عين الدفلى صحبة الوزيرة السابقة ووزعنا آلات الخياطة والنسيج والكراسي المتحركة وإحدى عشرة حافلة للنقل المدرسي، فهذا ما وجدته في الوزارة ولو وجدت سكننا تطوريا لوزعته.

استقبلت أخا من ولاية الأغواط بخصوص عقد موقع قبل أربع سنوات وقد تحصل على صك بمليار وسنوقع على مليار آخر. واستقبلت أخا من البويرة ومنحته مؤخرًا قيمة مليار دج وأتممنا السكنات. كما استقبلت أخا من تمنراست بخصوص برج باجي مختار وكان الغلاف كبيرا، لكن مادام النائب الذي يطلب ذلك فأنا في خدمة النواب لأنني أعرف أن ما تطلبونه ليس لأنفسكم بل للصالح العام.

وأنا مستعد في المستقبل للتكفل بأية مسألة تمس المواطنين وإن كنت لا أملك خاتم سليمان لحل كل المشاكل، سأحاول حلها بالأموال المتوفرة. نفس الشيء ينطبق على ولاية بوسعادة فسنطبق كل ما في وسعنا.

وسأقوم في شهر رمضان القادم بزيارة 15 ولاية، إن شاء الله، وأتمنى أن نتعاون على البر والتقوى، والبرنامج الذي صادقنا عليه في الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء ليس برنامجا موازيا لبرنامج الحكومة وإنما مساعد له.

وأعلم أن النائب عندما يذهب إلى غليزان أو سوق أهراس يقصده المواطنون ، أحدهم يطلب سكنا وآخر يريد أن يتزوج وآخر يريد أن يعلم ابنه، فأني مشكل يعترض المواطنين يعلم به النواب، فهم بمثابة همزة وصل بين الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والمواطنين الذين انتخبوهم.

وقبل أن أزور أية ولاية أطلب من السيد الوالي ما يأتي: "من فضلك سيدي الوالي وجه دعوة إلى النواب للمشاركة معنا". فمنهم من يحضر ومنهم من يغيب، وأعلم أن النائب أكثر اطلاعا من الإدارة على ما يعاينيه المواطنون، لهذا أود كل مرة أزور فيها ولاية معينة أن تمدوني بمعلومات عن النقل المدرسي مثلا، لأنني أتأسف عندما أزور ولاية من الولايات وتطلب مني جمعية منحها حافلة وأنا أوافق على طلبها الذي لن يتحقق غدا.

فلدينا عقد مع شركة للحصول على 250 حافلة ولدي البرنامج الخاص بكل الولايات. وسنوزع هذا الأسبوع وقبل حلول شهر رمضان، إن شاء الله، على كل ولاية حافلتين أو ثلاث حافلات أو أربعة حسب الطلب الذي يعرف حجمه النواب قبل الإداري خاصة في القرى المعزولة، هذا عن النقل المدرسي. أما عن تدفئة المدارس فقد قمنا في الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بعملية شاملة تحصلنا فيها على 1650 مدفأة لـ 1650 قسما في المستوى الوطني وبقى ذلك غير كاف لأن 4000 قسم دون تدفئة، والعملية متواصلة. هناك كذلك سكن تطوري وفي ثقافة الدولة على الوزير الجديد أن يتكفل بكل ما التزم به سابقه، وقد التزمت السيدة الوزيرة قبلي في بعض الولايات بوعود ولم يسعفها الوقت للوفاء بها وسأتكفل كليا بما التزمت به أمام المواطنين ونواب الولايات وسأطبقه في الميدان.

ذهبت مع نائبة عين الدفلى وهي السيدة خبيزي (مديرة ثانوية) إلى تلك الولاية، وقد نتدخل في بعض الأحيان مضطرين في قطاعات بعيدة عنا مثلما فعلت عندما زرت مستشفى عين الدفلى ومركز تصفية الدم الذي وجدته في

الإصلاحات، الاتصال والثقافة، التعليم العالي والبحث العلمي، التربية الوطنية، الشباب والرياضة، البريد والمواصلات، السكن والعمران، الصناعة وإعادة الهيكلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارة، التكوين المهني، الشؤون الدينية، الأشغال العمومية، الصحة والسكان، السياحة والصناعات التقليدية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة، العلاقات مع البرلمان.

نستأنف أشغالنا هذا المساء في الساعة الثالثة بعد الزوال، شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثانية زوالا

ربما أطلت عليكم، كلنا جائع، فقد كنت البارحة في بني ورتيلان وبني معوش بالجبال.
أتمنى أن تطرحوا المشاكل بأخوة ولياقة، فرقم الهاتف عندكم ومقر الوزارة لم يعد في قصر الحكومة لأننا انتقلنا إلى بئر خادم، إلى مكان أحسن وأجمل، فمرحبا بكم في أي وقت وأي مشكل يطرح على المواطنين تبلغوننا إياه فأنتم جميعكم في خدمتهم. نشكركم على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير، وقبل أن أرفع الجلسة أذكر أن القطاعات المعنية برد مسؤوليها على ملاحظات السيدات والسادة النواب مساء ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال هي : المساهمة وتنسيق